المصرية للاتصالات®

التـــــاريخ: ٢٠٢٣/٣/٢٨
الموضوع: الرد والتعقيب على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات

السيد الأستاذ / زكريا عبد الفتاح حمزة
نائب رئيس قطاع الإفصاح والحوكمة –البورصة المصرية
تحية طيبة وبعد،

بالإحالة الي الموضوع بعالييه،،مرفق طيه لسيادتك الرد والتعقيب على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات على القوائم المالية المستقلة للعام المالي المنتهي في ٢٠٢٢/١٢/٣١

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

وائل حنفي
رئيس قطاعات الشئون المالية
مدير علاقات المستثمرين

الرد على تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن مراجعة القوائم المالية المستقلة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

تقريــر مراقب الحسابات
عن القوائم المــالية المستقلة
للشركة المصرية للإتصالات في ٢٠٢٢/١٢/٣١

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١)

فى ضوء فحصنا للقوائم المالية والمعلومات والبيانات التى أمكن الحصول عليها **نشير إلى ما يلى** :-

مخالفة الشركة لبعض أحكام قانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ومن مظاهر ذلك مايلى :-

مخالفة المادة ١٨٩ من اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه بشأن عدم قيام الشركة بإعداد الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتقرير مجلس الادارة خلال شهرين على الأكثر من إنتهاء السنة المالية ، حيث لم ترد القوائم المالية المعتمدة لإدارة مراقبة الحسابات فى المواعيد القانونية .

مخالفة المادة ١٠٥ من القانون بشأن عدم موافاة الإدارة ببعض من البيانات والمستندات والدراسات اللازمة لأداء مهمتها.

نوصى بضرورة الإلتزام بأحكام المواد المشار إليها من القانون ولائحته التنفيذية .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه نظرا للظروف الاستثنائية التي حدثت خلال عام ٢٠٢٢ سواء على المستوى العالمي أو المحلي وما إستتبعها من صدور تعديل لمعيار المحاسبة المصري رقم ١٣ الخاص بفروق العملة في نهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٢ وتطبيقا لذلك المعيار فقد قامت إدارة الشركة ببذل كافة الجهود المُمكنة لإستيفاء متطلبات المعيار والإلتزام بالمدة القانونية المنصوص عليها بالقانون المشار اليه حيث كان الموعد المحدد لاعتماد القوائم المالية للشركة بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠٢٣ ولكن نظرا لضخامة أعمال الشركة وتعدد أوجه التطبيق بالقوائم المالية وحرص إدارة الشركة على مراعاة الدقة مما أدى الشركة للمزيد من الدراسة وإستيفاء المستندات والبيانات المؤيدة للمعالجات المحاسبية التي تمت وبناء عليه فقد طلب المراجع الخارجي مد فترة المراجعة للتأكد من تطبيق آثار المعيار بالشكل السليم سواء على المستوى المحاسبي أو الضريبي وكذلك قيام المراجع الخارجي بإستكمال فحص أنظمة الشركة المختلفة وكذلك فحص أعمال الشركات التابعة ولذلك فقد تم تأجيل إعتماد القوائم من قبل مجلس الإدارة ليصبح بتاريخ ٥ مارس ٢٠٢٣ مع العلم بإنه قد تم موافاة سيادتكم بمسودة نهائية من القوائم المالية معتمدة من إدارة الشركة قبل نهاية مدة الشهرين من إنتهاء السنة المالية حيث أنه طبقا للمادة ١٨٩ من اللائحة التنفيذية لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإعداد هذه الوثائق لتكون تحت تصرف مراقبي الحسابات خلال شهرين من إنتهاء السنة المالية للشركة وهو ما تم بالفعل.

كما يرجى التفضل بالعلم بإنه يتم الإلتزام بشكل كامل بكافة متطلبات القوانية واللوائح التنفيذية وخاصة بإن الشركة المصرية للإتصالات شركة مقيدة بالبورصة وتلتزم بنشر كامل للقوائم المالية السنوية والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقب الحسابات وملخص وافي لتقرير مجلس إدارتها عل شاشات البورصة والموقع الإلكتروني للشركة وذلك قبل موعد إنعقاد الجمعية العامة بواحد وعشرون يوما على الأقل

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢)

تضمن حساب إيرادات متنوعة بالخطأ مبلغ نحو ٢,٥ مليار جنيه بنسبة ٣٤,٣% من صافي ربح العام بعد الضريبة البالغ نحو ٧,٣مليار جنيه يمثل قيمة المعاملات البينية بين الشركة المصرية للإتصالات والشركة المصرية لنقل البيانات "شركة تابعة" عن الفترة من ٢٠١٨ وحتى٢٠٢١.

ولم تقم الشركة بالإلتزام بمعالجتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥) – السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء بإدراجها بالأرباح المرحلة.

وذلك بالمخالفة لما أوصت به إدارة مراقبة حسابات الإتصالات إستناداً إلي طبيعة المبلغ، وما إنتهي إليه الرأي الصادر من قطاع النظام المحاسبى والمعايير بالجهاز المركزى للمحاسبات والسابق إبلاغه للرئيس التنفيذي للشركة ورئيس لجنة المراجعة بتاريخ ٢٠٢٣/٣/١.

الأمر الذي أثر علي صافي أرباح العام، وذلك فضلاً عن عدم الإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) إعداد وعرض القوائم المالية فقرة (٢٠).

يتعين ضرورة الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية المشار اليها، وإجراء التصويب اللازم فى هذا الشأن.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإن المعالجة المحاسبية التي تبنتها الشركة لها أثر على القوائم المالية المستقلة وليس لها اى اثر على القوائم المالية المجمعة وقد ارتأت الإدارة التنفيذية للشركة ان لا يتم إدراجها بالأرباح المُرحلة نظراً لتوقيع العقد بين الشركتين فى نهاية عام ٢٠٢٢ وقد تم إعداد إيضاح بالقوائم المالية للشركة وذلك ضمن بنود إيرادات تشغيل أخرى.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٣)

لم تقم الشركة بإعادة تقييم بعض التزاماتها الدولارية والمستحقة للغير بحسابي دائنو شراء أصول ثابتة، وموردين وفقاً لسعر الصرف المعلن في ٢٠٢٢/١٢/٣١ والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٣١٤ مليون جنيه، الأمر الذى ادى الى عدم تحمل مصروف الإهلاك بنحو ٥٧ مليون جنيه.

وقد تضمن حساب الأصول الاخرى – رخصة الترددات – نحو ٣,٨ مليون جنيه بالزيادة نتيجة الخطأ فى حساب فروق العملة تطبيقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٨ لسنة ٢٠٢٢ بشان تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية فيما يخص معالجة فروق العملة.

نوصى بإتخاذ اللازم نحو حصر كافة الحالات المماثلة واتخاذ اللازم لإظهار الحسابات على حقيقتها .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

– بالنسبة لمبلغ ٣١٤ مليون جنيه فسيتم عمل التسويات المحاسبية اللازمة خلال الربع الأول ٢٠٢٣.

–بالنسبة لرخصة الترددات فإنه سيتم عمل التسويات اللازمة خلال الربع الأول ٢٠٢٣.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٤)

تم إبرام اتفاقية مع إحدى الشركات من قبل أحد العاملين بالشركة عام ٢٠١٩ علي غير ذى صفة وبدون ترخيص أو تفويض من مجلس الادارة أو الجمعية العامة للشركة بجدولة المديونية المتراكمة منذ سنوات و البالغة نحو ٢٤٧ مليون جنيه على أربع سنوات بعد منحه فترة سماح نحو عام مقابل إصدار العميل عدد ٢٤ شيك ولم يتم تسويتها على الحسابات المختصة فى حينه، بالمخالفة للمادة ٥٦ من قانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته، ونوضح بشأنها ما يلى :–

أ– لم نواف بما أتخذ من إجراءات قبل من قام بالتوقيع منفرداً على غير ذى صفه على الإتفاقية المذكورة – مؤيداً بالمستندات – بالرغم من تكرار مكاتبات الإدارة وأخرها كتابنا رقم (٧١) فى ٢٠٢٣/١/٢٥.

ب– تضخيم أوراق القبض بالخطأ بنحو ٤٨ مليون جنيه قيمة الشيكات التى أصبحت ملغاة بناءً على ملحق الإتفاقية الموقعة بين الشركة المصرية للإتصالات والعميل المذكور بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠٢٢.

ج– عدم تضمين رصيد حساب عملاء (أوراق قبض) نحو ٢,٢ مليون جنيه تمثل قيمة الفوائد التمويلية علي المديونيات الغير مسددة، والمسلم بقيمتها شيكات من الشركة المذكورة طبقا للتسوية المبرمة معها لجدولة سداد تلك المديونية.

د– مخالفة الشركة المذكورة للإتفاقية المبرمة بينها وبين الشركة المصرية بشأن عدم السداد المقدم لقيمة الخدمات المقدمة لها من الشركة المصرية للإتصالات بعد الواقعة المذكورة وهو ما أدى إلى وجود مديونية جديدة مستحقة عليها بلغت نحو ٣٨,٧ مليون جنيه في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

يتعين سرعة موافاتنا بما إتخذته الشركة من إجراءات قانونية فى هذا الشأن والمستندات المؤيدة السابق طلبها، مع إجراء القيود التصويبية اللازمة لإظهار البنود المختلفة علي حقيقتها، وإيضاح أسباب عدم الالتزام بتنفيذ بنود الاتفاقية المشار إليها.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم انه سيتم بحث إتخاذ إجراءات أخرى للحد من زيادة مديونيات الخدمات الجديدة حيث انه :

أ–بتاريخ ١٧ يناير ٢٠٢١ تم توقيع إتفاقية تسوية مع شركة نور لسداد مديونياتها بواسطة لجنة مشكلة من جميع الإدارات المعنية بالشركة لفحص المديونية وإتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من زيادة المديونية وبحث أفضل الطرق لتحصيل مديونيتها وسداد قيم المطالبات الدورية وغيرها من الإجراءات الهامة ومنها إحالة الواقعة المُشار إليها بالملاحظة للشئون القانونية وجارى إتخاذ اللازم لموافاة سيادتكم بما تم بشأن توصيات الشئون القانونية في ذلك.

ب–بالنسبة لتضمين حساب أوراق القبض لشيكات بقيمة ٤٨ مليون جنيه فيُرجى العلم بإنه تم ذلك بناء على الرأي القانوني ضمن أعمال اللجنة الخاصة بفحص مديونية شركة نور لإمكانية إستخدام تلك الشيكات في أي إجراءات مستقبلية من شأنها تحصيل مُستحقات الشركة وقد تم إعتماد هذا الرأي كأحد التوصيات عن طريق السيد المهندس / العضو المنتدب والرئيس التنفيذي وتنفيذا للتوصيات وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر وللرقابة على تلك الشيكات فقد تم إثباتها بحساب أوراق القبض.

ج-بالنسبة لعدم تضمين حساب أوراق القبض لنحو ٢٠,٢ مليون جنيه فيرجع ذلك إلى تطبيق الشركة المصرية للإتصالات لمعايير المحاسبة والتي تتطلب تسجيل أي تدفقات نقدية مستقبلية بالقيمة الحالية وإثبات الفرق بين القيمة المستقبلية والقيمة الحالية بشكل تدريجي كمديونية وفوائد تمويلية حتى إنتهاء فترة التحصيل.

د-بالنسبة لمخالفة شركة نور للإتفاقية فيرجى العلم بإنها قامت بسداد قيم إشتراكات الخدمات عن عام ٢٠٢١ بالكامل وتم سداد جزء من مستحقات عام ٢٠٢٢ علمًا بأنه يتم فرض غرامات على شركة نور عن أي تأخير في سداد التزاماتها الشهرية المنصوص عليها في اتفاقية التسوية حيث أنه خلال الفترة من عام ٢٠٢١ وحتى تاريخه تم تحصيل نحو ٦٠ مليون جنيه من المديونية محل التسوية وغرامات التأخير المرتبطة بها، وتلتزم شركة نور بسداد مبالغ الغرامات المفروضة عليها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٥)

لم نواف بالشهادات السلبية للأراضي والمباني المملوكة للشركة للتحقق من عدم وجود أي قيود قانونية على تلك الأراضي والمباني لما لذلك من أهمية للحفاظ على ممتلكات الشركة.

نوصي بسرعة موافاتنا بالشهادات السلبية للتأكد من عدم وجود أيه تصرفات على أراضى ومبانى الشركة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه نظرا لتعدد أماكن الأراضي المملوكة للشركة وكثرتها وتنوع ملكيتها وتطبيقا لمبدأ التكلفة والعائد فإنه يصعُب الحصول على شهادات سلبية لكافة الأراضي المملوكة للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ، وقد تم التنبيه بإستخراج بعض الشهادات السلبية للأراضي التي يُمكن إستخراج شهادات لها وموافاة سيادتكم بها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٦)

تضمين سجلات وحسابات الأصول الثابتة بعض المبالغ منها نحو ٨٣,٣مليار جنيه – قيمة ما أمكن حصره – تبين بشأنها ما يلي:

-نحو٣,١مليارجنيه قيمة بعض الأراضي غير مملوكة للشركة ـ وهى أراضى تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية ـ حيث صدر بشأنها العديد من الفتاوى من مجلس الدولة ومفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي وأنها ستظل مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الشركة ولا يجوز لها التصرف فيها.

وقد أفادت الشركة بردها على تقاريرنا السابقة بأنها بدأت في إتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها إلا أنه وحتى تاريخه لم نقف على ماهية هذه الإجراءات ونتائجها أو الإفصاح عنها والمستندات المؤيدة لها.

-نحو ٤٦١,٩ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من المطالبات الواردة من الجهات الإدارية بقيمة الأراضي وحق الإنتفاع، ولم نقف على أسباب توقف الشركة عن سداد العديد من تلك المطالبات مما حدا بتلك الجهات إلى رفع دعاوى طرد ضد الشركة.

-نحو ٤٦,٩٧٠ مليون جنيه قيمة أراضي لم تقم الشركة باستكمال إجراءات إبرام عقود نهائية لبعضها وتسجيلها بالرغم من سداد قيمتها بالكامل بعد عام ١٩٩٨(تاريخ تحول الهيئة إلى شركة مساهمة) وحتى عام ٢٠٢٢، الأمر الذي أدى إلى وجود نزاع قضائى بين الشركة والغير ما زال متداول بالقضاء بالنسبة لبعضها.

-نحو ٢٠,٥ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من تعديات على بعض الأراضى مرفوع بشأنها دعاوى قضائية ما زالت متداولة بالقضاء حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ تتمثل في (الأرض التي استولي عليها حي شرق مـــــدينة شبين الكوم بمحافظة المنوفية، وأرض الطوابق والتى صدر بشأنها حكم محكمة النقض في الدعوي ٤٠١٠ لسنة ٢٠٠٥ جلسة ٢٠١٦/٤/٣٠ " بمحو وشطب العقد المشهر لأرض الطوابق وتسليم الأرض وما عليها من مبان للمدعين" مما ترتب عليه خسارة الشركة للأرض).

-هذا ولم تقم الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ عن وجود أية قيود على ملكية الأراضى وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبنـــد رقم (٧٤ ـ أ) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها ، بالرغم من وجود العديد من القيود على الأراضي منها على سبيل المثال (إلغاء التخصيص الصادر للشركة لبعض الأراضي نتيجة عدم إلتزامها ببناء السنترالات في المواعيد المحددة ومنها أرض المعراج وأرض المنطقة الصناعية بمدينة السادات)، فضلا عن عدم صحة ما ورد بإقرارات الإدارة الصادرة عن الشركة فى هذا الشأن.

نوصي باتخاذ اللازم بشأن الإلتزام بالفتاوى المشار إليها مع إعداد دراسات الجدوى اللازمة لتقنين وضع تلك الأراضي في ضوء احتياجات الشركة لها، واستكمال إجراءات التسجيل، موافاتنا بما انتهت إليه الدعاوى القضائية المرفوعة، مع العمل على إزالة التعديات على الأراضى المملوكة للشركة والإلتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

– بالنسبة للأراضي بقيمة ١,٣ مليار جنيه فإنه تجدر الإشارة بأن الشركة بدأت في اتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها بالملاحظة ويتم إطلاع سيادتكم على آخر مستجدات تلك الإجراءات في الإجتماعات الدورية التي يتم إنعقادها بين السادة أعضاء الجهاز والسادة المسؤلين بالشركة.

– بالنسبة لمطالبات مقابل حق الإنتفاع فإنه يتم دراسة كل حالة على حده حيث يتم ورود العديد من المطالبات المبنية على أرقام جُزافية مُبالغ فيها ومن ثم فإنه يتم عرض الأمر على كافة الجهات المختصة لإتخاذ الإجراءات المناسبة وفقا لدراسة ظروف وإحتياجات كل قطعة أرض ، كما أنه يتم متابعة كافة القضايا المرفوعة من تلك الجهات وموافاة سيادتكم بموقف كل قضية بالتقارير التفصيلية.

– بالنسبة لإجراءات تسجيل الأراضي فإنه جاري إتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة معوقات تسجيل الأراضي والتي تكون معظمها خارجة عن إرادة الشركة ، كما أنه يتم دراسة الأسلوب الأمثل لإستكمال تسجيل الأراضي التي لم يتم تسجيلها.

– بالنسبة لإستيلاء حى شرق على الارض وأقامة مباني ورش وجراج للسيارات فيرجى التفضل بالإحاطة بأنه قد تم ذلك بعد صدور قرار السيد اللواء/ محافظ المنوفية بتمكين حى شرق شبين الكوم من استرداد ارض البر الشرقى مع العلم بأن الشركة قد قامت بالطعن على قرار الإخلاء وقيد برقم ٩٩٣٧ لسنة ٢٠ ق قضاء إدارى بالمنوفية وبجلسة ٢٠١٩/١٠/٢٦ تم القضاء فى الشق المستعجل برفضه وإحالة الدعوى إلى هيئة مفوضى الدولة لإعداد تقرير بالرأى القانونى فى موضوعها وإنتهى التقرير ضد الشركة برفض الدعوى وإلزام المدعى بصفته المصروفات وتداولت الدعوى بالجلسات وتم حجز الدعوى للحكم لجلسة ٢٠٢١/١٢/١٨ وصدر الحكم برفض الدعوى وتم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقيد برقم ٢٥٦٧٥ لسنة ٦٨ ق فى ٢٠٢٢/٤/٩ ولم يحدد له جلسه حتى تاريخه ، أما بخصوص مبنى الجراج فيرجى العلم بأن الغرف بالمبنى تتبع الشركة وتحتوى على بعض المهمات الخرده التي يتم استخدامها ويتم فتحها بمعرفه الشركه في حاله الحاجه اليها ، كما انه قد تم تشكيل لجنة بتكليف من السيد المهندس/ العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للشركة لتسوية النزاع واللجنة مازالت فى عملية التفاوض مع المحافظة.

– بالنسبة لأرض الطوابق فيرجى العلم أن القضية فى إنتظار النظر فى الشق الموضوعى بمحكمة النقض حيث لم تحدد محكمة النقض حتي تاريخة موعد جلسة لنظر الطعن.

– بالنسبة لأرض سنترال المعراج فقد تم اتخاذ الإجراءات القانونية بإقامة الدعوى رقم ٥٨٤٧٩ خاص قضاء ادارى مجلس الدولة ببطلان قرار محافظ القاهرة الخاص بالغاء تخصيص الارض والدعوى مازالت متداولة كما ان الارض مقام عليها برج للمحمول.

– بالنسبة لأرض مدينة السادات فإنه جارى الفحص مع الجهات الفنية والتجارية لبحث مدى إمكانية استغلال قطعة الأرض المشار إليها وسوف يتم اتخاذ اللازم فى ضوء نتيجة الفحص،

– أما بالنسبة للإفصاحات فإن إدارة الشركة تلتزم بشكل كامل بالإفصاح عن المعلومات الهامة والمؤكدة تطبيقا لمعايير المحاسبة المصرية.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٧)

لم تقم الشركة بمراجعة العمر الإنتاجي المقدر للأصول الثابتة كل سنة مالية على الأقل وذلك بالمخالفة لما يقضى به معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها، مما ترتب عليه أن بلغت الأصول المهلكة دفتريا وما زالت تعمل نحو ١٣,٢ مليار جنيه وفقا لما تم الإفصاح عنه بالإيضاحات المتممة في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

نوصي بالإلتزام بما ورد بالمعيار المحاسبى المشار إليه.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بالآتى :–

بالنسبة للأصول المهلكة دفتريا فإن إدارة الشركة تقوم كل فترة زمنية بإعادة دراسة أعمار الأصول الإنتاجية وهو ما تم العمل به بداية من عام ٢٠١٦ وخلال عام ٢٠١٨ وتلك الأعمار تكون بناء على متوسط العمر الإنتاجى والتشغيلى للأصل على مستوى الشركة ككل . ووفقاً لذلك فقد انخفضت قيمة الاصول المهلكه دفتريا بدءا من عام ٢٠١٧ حتى الربع الرابع عام ٢٠٢٢ طبقاً للجدول الموضح أدناه وفي حالة ظهور أي مؤشرات تستدعي إعادة التقييم سوف يتم تنفيذ ذلك :–

المهلك دفترى بالمليار جنيه						
السنة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
المهلك دفترى–أصول ثابتة	٢٣.٢	٢٣.١	٢١.٥	٢١.٨	١٤.١	١٣.١

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٨)

تضمن حساب التكوين الاستثماري نحو٥٦,٤مليون جنيه قيمة أصول دخلت الخدمة ولم يتم إضافتها لحساب وسجلات الأصول الثابتة، كما لم يتم حساب إهلاك عنها بالرغم من تهيئتها للتشغيل بالمخالفة للفقرة رقم (٥٥) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية التي تنص علي " يبدأ إهلاك الأصل عندما يكون متاحا للإستخدام ...إلخ "، الأمر الذي أظهر حسابات الأصول الثابتة ومشروعات تحت التنفيذ بغير حقيقتهما بالإضافة إلى عدم تحميل حساب المصروفات بقيمة إهلاك تلك الأصول.

نوصي بضرورة إجراء التصويب اللازم في ضوء معايير المحاسبة المصرية مع حصر الحالات المماثلة ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجي العلم بإنه يتم رسملة الأصول بعد إستيفاء المستندات اللازمة من الجهات الفنية بالشركة ، ونظرا لتعدد وتنوع وإنتشار مشروعات ومهمات الشركة فإنه يتم التنسيق بين كافة الجهات المختصة كل ربع مالي لتجميع بعض الأصول التي دخلت الخدمة وإستيفاء كافة البيانات اللازمة من جانب الجهات الفنية لرسملة تلك المشروعات ، ومن ثم فإنه سوف يتم رسملة ما تم دخوله الخدمة في الربع الأول عام ٢٠٢٣ وعمل التسويات اللازمة بعد إستيفاء الإجراءات والمستندات اللازمة ومن ثم مراعاة إحتساب الأهلاك للأصل من تاريخ بدء التشغيل .

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٩)

استمرار ضعف نظام الضبط الداخلي لمنظومة المخزون بالشركة، وكذا ضعف الترابط والتنسيق بين إدارات الشركة المختلفة المعنية بالمخزون، مما ترتب عليه تأخر تسجيل بعض حركات الإضافة والصرف لفترات طويلة ترجع إلى عام ٢٠١٨، الأمر الذي أدي الي إظهار أرصدة المخزون والحسابات المرتبطة على غير حقيقتها ومن مظاهر ذلك ما يلى:-

أ- عدم تأثر حساب المخزون بنحو ٢٥٧,٧مليون جنيه والمدرج بحساب الاعتمادات المستندية منذ سنوات يمثل قيمة أرصدة بعض عقود تم ورود مشمولها (قطع غيار) للمخازن الفرعية خلال السنوات السابقة يرجع بعضها لعام ٢٠١٨.

ب- استمرار وجود فروق بالنقص و بالزيادة بلغت نحو (٤٥ مليون جنيه،٨٤ مليون جنيه) علي الترتيب وذلك للرصيد الظاهر بالقوائم المالية – بأحد قطاعات الشركة – وبين أرصدة حساب المخزون لبعض الاصناف.

ج- تم تخفيض حساب المخزون بنحو ١٢ مليون جنيه قيمة الفارق بين كشوف الجرد الفعلى وحسابات المخازن وتعليتها لحساب الأرصدة المدينة لحين الوقوف على أسبابها فضلا عن تخفيضه بنحو ٥املیون جنيه وتعليتها لحساب الاعتمادات المستندية بدون أى مستندات مؤيدة لها.

د- بلغ إجمالي قيمة المخزون الراكد – وفقا لبيان المخازن – نحو ٥١ مليون جنيه مما يشير لقيام الشركة بشراء بعض الأصناف دون دراسة الحاجة الفعلية لها، هذا وقد تم تقييمه طبقا لأسس زمنية ونسب مئوية وردت بالقواعد التفصيلية للائحة التخزين بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون .

هـ- تضمن المخزون مبلغ نحو ٥,٩ مليون جنيه قيمة عدد (٦٧٨٠عدة تليفون) تم شراؤها في٢٠٢٠/١١/٢٤ خاصة بمشروع تأمين الصاغة دون وجود إتفاقيات ملزمة في هذا الشأن، ولم يتم بيعها لمحلات الصاغة لتوقف المشروع، الأمر الذي ترتب عليه تحمل الشركة نحو٤املیون جنيه قيمة عدد التليفون وما يخصها من أجهزة بالسنترالات دون الاستفادة منها.

نوصي بسرعة وضع وتفعيل نظام للرقابة والضبط الداخلي للمخازن لوضع القواعد الرقابية اللازمة لشراء الأصناف المختلفة بالكميات وفقا للحاجة الفعلية، مع تحديد المسئولية عن تحمل الشركة نحو٤املیون جنيه بمشروع تأمين

محلات الصاغة منذ عام ٢٠٢٠ دون إبرام إتفاق في هذا الشأن، ودون أية استفادة، مع ضرورة سرعة التصرف في عدد التليفونات المشار إليها بما يعود بالنفع على الشركة، والإلتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون، وإجراء التسويات اللازمة لإظهار الحسابات المختصة على حقيقتها.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

أ-بالنسبة لأرصدة الإعتمادات المستندية فقد تم تسوية نحو ٢٢ مليون جنيه خلال شهري يناير وفبراير ٢٠٢٣ وجاري فحص وتسوية باقي المبالغ بعد توفير المستندات اللازمة لذلك ، كما يُرجى العلم بإنه جاري وضع الضوابط اللازمة التي من شأنه تقليل الفترات الزمنية لتسوية المستندات.

ب- بخصوص وجود فروق بالنقص والزيادة :

- بمبلغ ٤٥ مليون جنيه بالنقص اى ان ارصده تحليل مخازن الاوراكل اكبر من رصيد الجرد الفعلى بهذا الفارق الذى يعود للعوامل الاتيه :

– ان تسجيل مصروفات المخازن على منظومه الاوراكل تتم فعليا بعد صرف المهمات من المخازن بصفه مؤقته سواء كانت عهدة مخزنيه او لاصلاح اعطال فوريه وبعد انتهاء الغرض المخصص منها يتم تحديد المستخدم فعليا فى الصيانه ورد الباقى للمخازن وتسجيل المنصرف النهائى وعمل قسائم الصرف وبالتالى اتخاذ اجراء التسجيل على منظومه الاوراكل مما يولد فارق فى الارصده بالنقص بين الاوراكل والجرد الفعلى.

– ان مرتجعات المخازن من المهمات الراكده يتم استنزالها من ارصده الجرد الفعلى بعد اكتمال اجراءات التسليم الفعلى لقطاع المخازن والمشتريات بفترة زمنيه قد تصل للشهر بعد ان يقوم قطاع المخازن والمشتريات باكتمال باقى اجراءات التعامل مع المهمات الراكده.

ونتيجه العوامل الحتميه السابقه فأنه يحدث فارق فعلى بين ارصده المهمات ببعض مخازن التشغيل والصيانه بمنظومه الاوراكل عن الرصيد الفعلى.

- بخصوص وجود ارصده بالزيادة تصل فى مجموعها الى مبلغ ٨٤ مليون جنيه فقد سبق واشرنا الى ان هذا الفارق الحتمى ايضا يرجع الى عدة اسباب اهمها الاتي:

– ان توريدات عقود الشركات اصبحت تتم بشكل مباشر على مخازن التشغيل والصيانه ويتم بعدها اكتمال باقى اجراءات التسجيل على منظومه الاوراكل بعد انتهاء الشركات الموردة من اتمام اجراءات التسليم للشركة المصريه للاتصالات والتاكد من سلامه المهمات المستلمه ولذلك فأنه يتم ادراج هذه المهمات بالجرد الفعلى ويتم تسعيرها مؤقتا باسعار الاستلام وتراقب يدويا وبسجلات اعدت خصيصا لهذا الغرض ويتم رفعها على الاوراكل بعد ارسال قطاع المخازن والمشتريات المستندات المطلوبه للتشغيل والصيانه وهو ما يتطلب وقت اضافى قد يصل احيانا لشهرين نظرا لتعدد جهات الاستلام وقد تحدث بعض المشاكل الفنيه فى الاستلام مما يؤدى فى النهايه لوجود ارصده فعليه زائده عن رصيد جرد الاوراكل.

ج–بالنسبة لمبلغ ١٢ مليون جنيه فهو يُمثل قيمة مهمات تم صرفها فعليا من المخازن دون إستيفاء المستندات اللازمة للتخفيض من منظومة حسابات المخازن المالية ومن ثم تم إعداد قيد تسوية على مستوى ميزان المراجعة لإظهار أرصدة المخزون بقيمته الحقيقية وذلك لحين إكتمال المستندات اللازمة لذلك وسوف يتم التسوية على منظومة حسابات المخازن خلال الربع الأول عام ٢٠٢٣ ، أما بالنسبة لمبلغ ١٥ مليون جنيه فقد تم عمل التسويات اللازمة في شهر يناير ٢٠٢٣.

د–بخصوص وجود مخزون راكد بنحو ٥١ مليون جنيه فيرجى العلم بإن ذلك المخزون لا يشير بالضرورة إلى قيام الشركة بشراء أصناف دون دراسة الحاجة إليها حيث أن أى عملية شراء لأى مهمات تتم بناء على أسس وقواعد تحكمها اللوائح والقوانين المنظمة لذلك والتعامل مع المهمات الراكدة تتم وفقا لمعايير محددة لكيفية الاستفادة منها بعد العرض على لجان متخصصة في فحص الأصناف الراكدة بحيث يمكن الإستفادة منها أو التخلص بمنها بالبيع وذلك دون إحداث أضرار مادية للشركة قدر الإمكان ،أما بالنسبة لسياسة الشركة الخاصة بالإنخفاض في قيمة المخزون فيرجع ذلك لان المخزون الذى يتم دراسته وتخفيضه أو زيادته هو بغرض الإستخدام في انشطة الشركة بالإضافة لتعدد وكثرة اصنافه مما يجعل تحديد صافي القيمة البيعية لكافة الأصناف عملية يصعُب تطبيقها بشكل عملي طبقا لبنود المعيار في مثل هذه الحالة ، وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر فإن الشركة تطبق أفضل الممارسات المتاحة وهي تطبيق العامل الزمني للأصناف لقياس تكلفة المخزون.

هـ– بالنسبة للعدد التليفونية الخاصة بتأمين محلات الصاغة فإنه خلال عام ٢٠١٩ أوصت اللجنة الدائمة للأمن بوزارة الداخلية بالموافقة على إعتماد منظومة الإنذار الهاتفي الساخن لتأمين محلات بيع المصوغات الذهبية أسوة بما هو مُتبع بتأمين البنوك ، ومن ثم فقد تم التنسيق بين الشركة المصرية للإتصالات والإدارة العامة لإتصالات الشرطة بوزارة الداخلية لتنفيذ شبكة الإنذار الهاتفي بالسطو لمحلات الصاغة على مستوى الجمهورية التي تربط كافة محال بيع الذهب بغرف عمليات إدارات شرطة النجدة على مستوى الجمهورية ، وبناء على ذلك فقد قامت الشركة بشراء العدد اللازمة لذلك.

كما يرجى العلم بإن بيع العدد المذكورة مرتبط بطلب أصحاب محلات الذهب لتلك العدد الذي أصبح إلزامي وقت تجديد الترخيص وفقا لتعليمات وزارة الداخلية ومن ثم فإنه يتم بيع العدد تباعا مع العمل على إستمرار التواصل مع أصحاب المحلات لبيع تلك العدد قبل مواعيد تجديد التراخيص، كما يرجى العلم بأنه قد قامت الشركة بمخاطبة وزارة الداخلية بالعديد من المخاطبات وذلك للتنبيه على محلات الذهب لسرعة التوجه للجهات المختصة بالشركة المصرية للاتصالات لإبرام التعاقد معها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٠)

لم نواف بما يفيد قيام الشركة بإعداد وإرسال المصادقات لبعض أرصدة العملاء والأرصدة المدينة والدفع المقدم والأرصدة الدائنة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ للتحقق من صحة تلك الأرصدة فى ذات التاريخ ، على الرغم من طلبها أكثر من مرة وأخرها بخطابنا بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٢٨ .

نوصي بالإلتزام بإرسال المصادقات في المواعيد المناسبة لإمكان التحقق من أرصدة الحسابات المشار إليها في تاريخ إعداد القوائم المالية.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

تم التنبيه بموافاة سيادتكم بتلك المصادقات ومراعاة ذلك مستقبلاً مع العلم بأنه قد تم إعداد مصادقات لكبار العملاء مثل شركات المحمول وغيرها من العملاء الدوليين.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١١)

تضمن رصيد العملاء بعض المبالغ المستحقة بنحو ٥,٩٥ مليار جنيه وقد تبين بشأنها:

أ- نحو ٤,٥٦٠ مليار جنيه – بعد خصم مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة- تتمثل في عملاء (خارج مصر – مقاصة – دوائر داخل مصر) ولم نواف بالأسس التى تم الإعتماد عليها فى تسعير الخدمات المقدمة للعملاء على الرغم من مخاطباتنا المتكررة وأخرها خطابنا بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٢٨ الأمر الذى أثر على التحقق من صحة أرصدة العملاء وما يرتبط بها من إيرادات.

ب- نحو ١,٣٩مليار جنيه مستحق علي عملاء بقطاعات الشركة المختلفة متوقفة يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٠، منها نحو ٣٥ مليون جنيه طرف العميل الهيئة العامة للطرق والكباري والخاصة بالأعمال المنفذة لخدمة الطرق الإستراتيجية منذ عام ٢٠١٤، ولم يعترف بها العميل ضمن التسوية التي تمت معه خلال عام ٢٠٢٠.

يتعين سرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة لاستيداء تلك المبالغ والتصويب والإفادة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

أ-بالنسبة للأسس التي يتم الإعتماد عليها في تسعير الخدمات فقد سبق وأن تم التوضيح بإنه يتم ذلك وفقا لما نصت عليه اللائحة التجارية من إختصاصات للجنة الخدمات والأسعار ويتم موافاة سيادتكم بكافة ما يتم طلبه طبقا لمدى إمكانية ذلك ، أما في حالة كثرة المستندات أو في بعض الحالات الخاصة فإنه دائما يتم إخطار سيادتكم بإن تلك البيانات مُتاحة للإطلاع ومن ثم فإن إدارة الشركة قامت بإستيفاء كافة المتطلبات المُمكنة وتقديم كامل الدعم والرد على كافة الإستفسارات الكافية للتحقق من صحة أرصدة الإيرادات وأرصدة العملاء ، وبالنسبة للخطاب المشار إليه والخاص ببعض متطلبات الفحص فقد تم موافاة سيادتكم بكافة البيانات المطلوبة والرد على كافة الإستفسارات خلال اعمال الفحص وبالشكل الكافى لإتمام عملية التحقق من أرصدة العملاء والإيرادات وقد تم افادة سيادتكم من قبل بأن قائمة الاسعار الخاصة بالخدمات المقدمة للعملاء متاحة للاطلاع.

ب-بالنسبة لأرصدة العملاء بنحو ١,٣٩ مليار جنيه فإنه يتم إتخاذ كافة الإجراءات المُمكنة لتحصيل تلك المديونيات من عمل عروض لتخفيض المصاريف الإدارية وعمل قوافل خارجية....إلخ وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر فإنه يتم تضمين تلك الأرصدة ضمن دراسة الخسائر الإئتمانية المحتملة الخاصة بإضمحلال أرصدة العملاء كل ربع مالي ، أما بالنسبة للمبلغ الخاص بهيئة الطرق والكباري فإنه جارى العمل على تسوية الأعمال المنفذة لخدمة الطرق الاستراتيجية من خلال اتفاقيات مع هيئة الطرق والكبارى بعد خصم قيمة الجعل السنوى المستحق على الشركة كما انه سيتم تصويب تلك القيمة بعد التوصل لاتفاق مع الهيئة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٢)

وجود بعض أوجه القصور في نظم الضبط الداخلي بشأن منظومة العملاء والإيرادات ، وما يتعلق بها من أرصدة ومتحصلات ومتابعة تلك المتحصلات بما يحفظ حقوق الشركة لدى العملاء وذلك يرجع نتيجة ضعف الترابط بين القطاع المالي والتجاري بالشركة الأمر الذي ترتب عليه وقائع ذات مخاطر عالية ومن مظاهر ذلك ما يلى :

أ- وجود مديونيات على بعض عملاء المجتمعات المغلقة غير مثبتة بالسجلات المالية بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٨٦,٥ مليون جنيه يرجع بعضها لعام ٢٠١٧ حيث يتم القيد عند السداد بالمخالفة لأساس الإستحقاق الأمر الذي أظهر حسابات العملاء والإيرادات على غير حقيقتها.

ب-إصدار خطابات ضمان لبعض العملاء بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢٠ مليون جنيه قبل الحصول على ما يقابلها من دفعات من العميل لمدد تجاوزت تسعة أشهر الأمر الذي قد يعرض أموال الشركة لخطر الإستيلاء حال وقوع أي خلاف مع العميل وقيامه بتسييل الخطاب.

ج- عدم قيام الشركة بفرض غرامات التأخير المنصوص عليها بالعقود بالرغم من تأخر بعض العملاء عن سداد المستحقات.

د- وجود فروق بين أرصدة حسابات العملاء بإدارة المبيعات والأرصدة الظاهرة بالحسابات المالية نتيجة عدم ربط شاشات التحصيل بسنترالات المناطق بمنظومة الحسابات بالإدارة المالية مما ترتب عليه عدم القدرة على الرقابة على المتحصلات.

هـ- استمرار إنفراد قطاع المشغلين بالتحاسب مع عملاء المحمول ودوائر الـ I R U وانحصار دور الإدارة المالية في قيد البيانات التي يوافيه بها القطاع (دون تفاصيل)، والتى تشمل المطالبات الشهرية لكل من المكالمات الدولية والمحلية والتراسل و bit stream لكبار العملاء خاصة فى ظل عدم إرفاق كشوف الحاسب الألى مع مطالبات المكالمات الدولية والمحلية للتحقق من صحتها ومتابعتها بالمخالفة لقواعد الرقابة الداخلية على أعمال العملاء والإيرادات.

ونشير إلى أن رد الشركة علي تقاريرنا السابقة بأنه" تم تشكيل لجنة لفحص أرصدة عملاء الشركات والمؤسسات وأنه تم إعادة هيكلة قطاع المشغلين وتقسيمه إلى عدة قطاعات غير موضوعي "حيث أن هذا التقسيم لم يحقق الهدف المنشود لعدم وجود دور فعال للإدارة المالية بالقطاع الأمر الذى يتعارض مع توصيات الجهاز وتأكيد لجنة المراجعة عليها.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي :

أ- بالنسبة لمبلغ ٨٦,٥ مليون جنيه المُشار إليه فهو خاص ببعض عملاء المجتمعات المغلقة (أحد بنود وحدة أعمال المؤسسات والشركات) مع العلم بأنه تم إصدار فواتير بنحو ١٠ مليون جنيه وجاري العمل على إصدار باقي الفواتير وإثبات المديونيات ، كما أن خدمات المجتمعات المغلقة هي محل أعمال لجنة فحص أرصدة عملاء الشركات والمؤسسات وسوف يتم عمل كافة التسويات اللازمة فور إنتهاء اللجنة من أعمالها إن وجدت.

ب- بالنسبة لمبلغ ٢٠ مليون جنيه الخاص بخطابات الضمان لبعض العملاء فقد سبق وأن تم التوضيح بإنه يمثل دفعات مقدمة لعقد الإضاءة الذكية لمشروعي الرحاب ومدينتي مع مجموعة طلعت مصطفى والذي يعتبر من أكبر العملاء الذين تتعامل معهم الشركة ومن الصعب حدوث المخاطر المُشار إليها بالملاحظة وقد تم الحصول على المبالغ المقابلة لخطابات الضمان وموافاة سيادتكم بما يفيد ذلك وقد تم التنبيه بمراعاة ذلك مستقبلا.

ج- بالنسبه لغرامات التأخير فهى من ضمن أعمال اللجنة المشكلة لفحص أرصدة عملاء الشركات والمؤسسات وسيتم موافاة سيادتكم بما تم اتخاذه من اجراءات بشأنها فور انتهاء اللجنة من اعمالها.

د- جارى بحث مدى إمكانية ربط شاشات التحصيل وحسابات المشتركين مع منظومة الحسابات المالية وذلك فور الإنتهاء من أعمال فحص أرصدة العملاء وما يرتبط بها من ضرائب وتأمينات وعلى الرغم من ذلك فإنه يوجد دورة عمل للمتحصلات يتم فحصها دوريا عن طريق سيادتكم .

هـ-بالنسبة لقطاع المشغلين وفيما يخص فصل المهام بالقطاع فقد تم عمل هيكلة لقطاعات المشغلين وكان الهدف الرئيسي منها هو الفصل بين جهات البيع والفوترة والتحصيل حيث أنه تم اعادة هيكلة رئاسة قطاعات المشغلين طبقا للقرار الاداري رقم ٢٨٢٨ بتاريخ ١٩/٨/٢٠١٨ وتم فصل المهام لتلافي أي إنفراد بالأعمال وضمان مستوي رقابة عالي واستمرارا لحرص الشركة على ذلك فقد تم ايضا فصل قطاع فوترة وحسابات العملاء عن قطاعات المشغلين وأصبح يتبع مباشرة السيد الأستاذ / نائب الدولى والمشغلين ليختص بإصدار الفواتير وعمل القفل المالى وعمل حسابات وأرصدة العملاء وذلك منذ بداية ٢٠٢٢ وسيتم مستقبلاً ميكنة الأجزاء الغير ميكنة لخدمات المشغلين.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٣)

تبين مخالفة إحدي شركات الاستثمار الرياضي لبنود التعاقد المبرم في ٢٠١٩/١١/٣ مع الشركة بشأن رعاية الشركة المصرية للإتصالات لإستاد السلام **we** البالغ قيمته التعاقدية ٢٠ مليون دولار تم سدادها بالكامل مقدماً في عام ٢٠١٩ لتنفيذ العقد لمدة ٢٥ عام، إلا أن الشركة المتعاقد معها أنهت الرعاية في نوفمبر ٢٠٢٢.

ولم يتم حسم ما إذا كان سيتم استرداد المبلغ غير المستغل , والبالغ نحو ١٧,٥ مليون دولار, أم سيتم الدخول في بدائل أخرى.

نوصي بإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لاستيداء حقوق الشركة, مع إجراء التسويات اللازمة في ضوء ما سيتم حسمه.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالعلم بإنه طبقا لإحاطة سيادتكم بالأمر فإنه حاليا يتم الإتفاق بين الشركة المصرية للإتصالات وشركة الاستثمار الرياضي على كيفية تسوية الأمر ومن ثم حصول الشركة على مميزات أخرى عن المبلغ الغير مستغل وسوف يتم موافاة سيادتكم بما تم التوصل إليه فور الإنتهاء من ذلك.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٤)

تراخى الشركة في استرداد نحو ٢٠ مليون جنيه قيمة تأمينات أعمال لدى هيئة المجتمعات العمرانية إنتهت الشركة من تنفيذها وإدخال الخدمة للمناطق التابعة لها خلال الفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٨ فضلاً عن قيام هيئة المجتمعات العمرانية بخصم نحو ٢٥ مليون جنيه من مستحقات الشركة قيمة غرامات تأخير يرجع تاريخ بعضها الى عام ٢٠١٣.

نوصي بإتخاذ اللازم لاستيداء حق الشركة طرف الغير.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بإنه يتم التواصل بشكل دوري مع هيئة المجتمعات العمرانية لتحصيل تلك المستحقات وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر فقد تم تضمين أرصدة التأمينات الخاصة بهيئة المجتمعات العمرانية ضمن دراسة الإضمحلال الخاص بالأرصدة المدينة وتطبيق نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة عليها تطبيقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٥)

مازال حساب مدينين الضريبة على (القيمة المضافة عملاء) ظاهراً بنحو ٨١,٧ مليون جنيه (رصيد متوقف ومرحل منذ سنوات سابقة) على الرغم من قيام إدارة الحجز الإداري بتحصيل بعض تلك المديونيات التي ترجع إلى سنوات سابقة .

نوصي بإجراء التصويب اللازم بتحميل المبلغ علي حساب العملاء ومراعاة ما تم تحصيله عن طريق الحجز الإداري.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإن المبلغ المذكور سيتم فحصه وإجراء التسويات اللازمة ضمن أعمال لجنة فحص أرصدة العملاء

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٦)

عدم كفاية مخصص المطالبات المكون بنحو ٧٢ مليون جنيه بنسبة ٢٥% فقط من مستحقات هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات عن الرسوم المستحقه للهيئة عن جانب من إيرادات الشركه عن عامى ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ والبالغة نحو ٢٨٨ مليون جنيه نتيجة لعدم حسم الخلاف بين الشركة والهيئة حتى تاريخه، علماً بأن دراسة المخصص المكون لا تتضمن قيمة بعض المبالغ قامت الشركة بخصمها من الإيرادات.

نوصي بدراسة تدعيم المخصص فى ضوء وجود بعض المبالغ المخصومة من الإيرادات.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه تم إعداد خطاب للسيد الدكتور / وزير الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات للنظر فى إعتماد إعفاء الإيرادات الخاضعة لرسوم الهيئة من بنود الإيرادات الواردة بملاحظة سيادتكم وسوف يتم عمل التسويات اللازمة فور الرد من سيادته وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر فإنه تم تكوين مخصص بنسبة ٢٥% بنحو ٧٢ مليون خلال الربع الرابع عام ٢٠٢٢ وذلك طبقاً لرؤية الجهات المختصة بالشركة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٧)

لم يتم حتى تاريخه تسوية الخلاف بين الشركة المصرية للاتصالات وشركات الكهرباء بنحو ٣٤٤,٣ مليون جنيه والذي يمثل قيمة فروق التحاسب عن الفترة من عام ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩/٦/٣٠ ، على الرغم من صدور كتاب جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك فى ٢٠١٩/٤/٩ بأحقية الشركة المصرية للإتصالات في استرداد تلك الفروق وحقها في إقامة دعوى لاسترداد تلك الفروق خلال ثلاث سنوات.

نوصي بسرعة إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإستيداء حقوق الشركة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه قد تم إقامة دعاوى قضائية على بعض الشركات ومازالت متداولة والبعض الآخر مازالت إجراءات التفاوض مستمرة للحصول على مستحقات الشركة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٨)

استمرار تضمين كل من الحسابات المدينة، والدائنة أرصدة مرحلة منذ سنوات سابقة بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٤٦٤ مليون جنيه،٤١٦,٦ مليون جنيه علي الترتيب يرجع تاريخ بعضها إلى عام ١٩٨٤ دون تسوية، وقامت الشركة بتشكيل لجنة لدراسة ذلك ولم يحدد لها تاريخ لإنهاء أعمالها.

نوصي بحصر وبحث كافة الأرصدة المدينة والدائنة وسرعة إنهاء أعمال اللجنة المشكلة لدراسة تلك الأرصدة وإجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ما تسفر عنه اللجنة من توصيات مع مراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه قد صدرت تعليمات بتشكيل لجنة لفحص كافة الأرصدة المدينة والدائنة على مستوى الشركة وقد تم تسوية العديد من المبالغ خلال أعوام ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ وجاري العمل على إستكمال أعمال اللجنة وتسوية المبالغ الواجب تسويتها بالأرصدة المدينة وذلك بعد إستيفاء المستندات وإتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك ، وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر فقد تم تكوين إضمحلال للعديد من تلك الأرصدة ضمن دراسة الإضمحلال في الأرصدة المدينة الأخرى.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٩)

لم يتم تحميل حساب المصروفات بنحو٥٦,٣ مليون جنيه نتيجة الخطأ فى حساب استهلاك تراخيص الترددات ورخصة 2G الخاصة بشبكه المحمول ، وكذا الخطأ في حساب الإهلاك لبعض عقود الدعم الفني، وعلي العكس من ذلك تم تحميل المصروفات بالزيادة بنحو٣٤,٢٥ مليون جنيه قيمة الخطأ في حساب الإهلاك لبعض عقود الدعم الفني، وقيمة الفرق بين تكلفه رسائل SMS تجوال عن شهر ديسمبر ٢٠٢٢ لأحد شركات المحمول.

نوصي بحصر كافة الحالات المماثلة وإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

فيما يتعلق برخصة الترددات ورخصة الـ 2 G فيرجى العلم بأنه جارى مراجعة بنود الترخيص مع الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات وسيتم اتخاذ اللازم في ضوء ما سيتم التوصل اليه ، أما فيما يتعلق بعقود الدعم الفنى فيرجى العلم بأنه تم إحتساب الإهلاك من تاريخ بدء التعاقد طبقاً لأمر الشراء وفقاً للتعليمات المالية المنظمة لرسملة عقود الدعم الفنى ، أما بالنسبة للفرق بين تكلفة رسائل SMS تجوال عن شهر ديسمبر ٢٠٢٢ فقد تم عمل التسويات اللازمة خلال الربع الأول ٢٠٢٣.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٠)

لم تتأثر نتائج أعمال الشركة بما يخصها من تكاليف وإيرادات بقيمة ما تم تنفيذه من عمليات توريد وتركيب مهمات خاصة ببعض المشروعات المبرم بشأنها تعاقد مع الشركة العربية للمشروعات والتطوير العمراني، حيث تم إثبات التكلفة وما تم سداده من العميل ضمن حسابي الأرصدة المدينة والدائنة بمبلغي نحو(٢٦٧,٥ مليون جنيه، ١٩٥، مليون جنيه) علي الترتيب بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيرادات من العقود مع العملاء.

نوصي بحصر ما تم تنفيذه وإجراء التصويب اللازم في ضوء ما يقضي به معيار المحاسبة المصري المشار إليه .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه جاري فحص الموقف التنفيذي للمشروع مع الجهات الفنية وذلك للوقوف على التنفيذ الفعلى للمشروع لإثبات إيرادات المشروع وذلك فى ضوء التزامات الشركة المصرية للاتصالات طبقاً لبنود هذا النوع من التعاقد فأنه يتم الإعتراف بصافى الإيرادات الخاصه بتلك العقود وذلك فور الإنتهاء من تنفيذ كافة إلتزامات الشركة المصرية للإتصالات وسيتم الاعتراف بتلك الايرادات طبقا للتعاقد فور الانتهاء من تنفيذ جميع التزامات الشركة التعاقدية.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢١)

لم نتحقق من صحة قيمة بعض الإيرادات من كوابل الإتصال البالغة نحو ٤٥٣ مليون جنيه، لعدم موافاتنا بالمستندات المؤيدة للتحقق من التحاسب على خدمات مربوطة داخل السنترالات بقطاعات التراسل على مستوى الجمهورية بدون أوامر شغل لتلك الدوائر، فضلاً عن عدم ذكر تاريخ تشغيل معظم الدوائر وعدم وجود أوامر الشغل لبعض الدوائر، رغم تكرار طلبنا لتلك البيانات حتى خطابنا في ٢٠٢٣/٢/٢.

وتجدر الإشارة إلي أنه تم إتخاذ قرار بتشكيل لجنة من كافة الأطراف المعنية بالشركة لمراجعة قطاع دعم مبيعات المؤسسات، والشركات للتحقق من كافة أرصدة العملاء به وبالتالي من إيرادات تلك الشركات والمؤسسات التي تصب بقطاع غرب القاهرة، وقد سبق إبلاغ الشركة ببعض الملاحظات في هذا الشأن بموجب تقريرنا الصادر برقم (٧٢٠) في ٢٠٢٢/٩/١٢.

نوصي بسرعة إنهاء أعمال اللجنة وموافاتنا بما إنتهت إليه من توصيات وإتخاذ اللازم نحو تلافى أوجه القصور المشار إليها مع إجراء المساءلة اللازمة في هذا الشأن.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

جاري العمل على إتخاذ ما يلزم لإنتهاء أعمال اللجنة من اعمالها وسوف يتم موافاة سيادتكم بنتائج أعمالها فور إعتمادها من السيد المهندس/العضو المنتدب والرئيس التنفيذي.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٢)

تضمنت الإيرادات بعض المبالغ التقديرية وقد بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٣٢ مليون جنيه تتمثل في:

أ- نحو ٢٠ مليون جنيه قيمة بيع مخلفات الشركة مقابل مسحوبات أحد العملاء من الكوابل النحاسية خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٢.

ب- نحو ١٢ مليون جنيه خدمات رسائل SMS المقدمة من الشركة المصرية للإتصالات لشركة WE DATA حيث تم تحديد المبلغ بصورة تقديرية لعدم اشتمال نظام التشغيل الخاص بشبكة المحمول على نظام التحاسب ولم يتم إصدار فواتير لشركة WE DATA بقيمة هذه الخدمة وذلك لعدم إجراء المطابقات اللازمة في هذا الشأن.

نوصي بسرعة إتخاذ اللازم بإجراء المطابقات اللازمة في هذا الشأن لإظهار الحسابات على حقيقتها.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

أ- بالنسبة لقيمة بيع مخلفات سحب الكوابل النحاسية بنحو ٢٠ مليون جنيه فقد تم عمل التسويات اللازمة بعد إجراء المصادقة مع شركة كوين التابعة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية وذلك في شهر يناير عام ٢٠٢٣.

ب- بالنسبة لخدمات رسائل SMS المُقدمة لشركة WE Data فإنه جاري وضع نظام تجاري مناسب لمحاسبة شركة WE Data وسيتم عمل التسويات اللازمة فور الإنتهاء من ذلك ، وتطبيقا لمبدأ الإستحقاق فإنه تم تعلية الإيرادات بشكل تقديري لحين الفحص والتسوية.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٣)

لم تقم الشركة بتعلية الإيرادات ببعض المبالغ منها نحو٥ مليون جنيه قيمة التعويض المقرر للشركة طبقاً لإتفاقية التسوية النهائية المحررة في ٢٠٢٢/٨/٤ بشأن إنشاء شبكة الإتصالات مع أحد الشركات وذلك بالمخالفة لما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨)الإيراد فقرة (١٠٨) .

نوصي بإجراء التصويب اللازم واستيداء التعويض المشار إليه.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

جاري عمل التسويات اللازمة وتحصيل المبلغ المذكور خلال الربع الأول ٢٠٢٣

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٤)

تم تقييم (استثمارات أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل) والبالغة نحو ٧٤,٨٥٦ مليون جنيه بالتكلفة وذلك بالمخالفة لما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية .

نوصي بالإلتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأنه لم تقم الشركة بتقييم رصيد الإستثمار لعدم الجدوى الإقتصادية لتقييم تلك الإستثمارات وتقوم الإدارة التنفيذية بإعداد إضمحلال فى رصيد الإستثمار فى حالة وجود مؤشرات إنخفاض فى قيمة الإستثمار.

الـــــرأي المتحفظ :

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه في الفقرات السابقة وتأثير التسويات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من التحقق من صحة قيم بعض الأصول وبعض المصروفات والإيرادات وقيمة المخصصات المكونة ، فمن رأينا أن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للاتصالات تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وعن نتائج أعمالها وعن تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا نورد ما يلى :

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١)

تم جرد جانب من الأصول الثابتة بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وقد قمنا بالإشراف على جانب من أعمال الجرد في حدود الإمكانيات المتاحة ، وقد أسفر إشرافنا عن وجود بعض الملاحظات المتكررة تم إبلاغها للشركة بموجب كتابنا رقم (٨١) بتاريخ ٢٠٢٣/١/٣١، والتي أثرت على أعمال الجرد ولم نواف بالرد حتى تاريخه ، ومنها ما يلي :-

أ- عدم قيام الشركة بإجراء المطابقات اللازمة بين محاضر جرد الأصول الثابتة وسجلات الأصول في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

ب- استمرار وجود العديد من الأصول المستغنى عنها والتي تشكل أعباء تخزينية على الشركة فضلا عن عدم التخلص منها بالبيع أو التأجير لتحقيق منافع اقتصادية للشركة.

نوصي بإجراء المطابقات اللازمة بين محاضر الجرد وما هو مثبت بالسجلات، وحصر كافة الأجهزة والأصول المستغنى عنها والتي خرجت من الخدمة، وسرعة التصرف فيها بما يعود بالنفع على الشركة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

-فيما يتعلق بمطابقة جرد الأصول لعام ٢٠٢٢ ، قامت الشركة بمطابقة نتائج أعمال الجرد " شهادات البارز والعجز " مع دفاتر وسجلات الأصول الممسوكة بالإدارة العامة للأصول الثابتة حتى ٣٠/٩/٢٠٢٢ وهو آخر بيان للإضافات والإستبعادات الذي تم إبلاغه لإدارات الأصول الثابتة بالمناطق والقطاعات حيث تم تسوية الفروق الناتجة (العجز) للأصول التي تم تخريدها والتي وردت ضمن محاضر جرد الأصول بالدفاتر والسجلات المالية والتي ظهرت في ميزان شهر ديسمبر ٢٠٢٢.

-أما فيما يخص الأصول المُستغنى عنها فإنه جاري إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي من شأنها التصرف في تلك الأصول بأعلى منفعة ممكنة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢)

وجود قصور فى بعض البيانات الفنية وسجلات الأصول الثابتة والسجلات المالية ومن مظاهر ذلك ما يلي:

عدم تضمين سجلات الأصول أى تحليلات للسعات والفرعات ومحطات الإنزال الخاصة بكابل مينا البحرى البالغ قيمته نحو١,٠٣٩ مليار جنيه منذ عام ٢٠١٨ للوقوف على صحة الاستبعادات من حساب الأصول، فضلاً عن عدم إدراج السعات الناتجة عن مشروع ALMESH NET WORK - لربط محطات الإنزال الخاصة بالشركة والبالغ قيمته نحو٩٥ مليون جنيه إحكاما للرقابة عليها ، للوقوف على صحة الاستبعادات من حساب الأصول.

عدم استيفاء سجل الأصول الثابتة بكافة البيانات التفصيلية وذلك نتيجة لقيد معظم الأصول المضافة خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٤ بصورة إجمالية مما ترتب عليه عدم إجراء المطابقات اللازمة بين سجلات الأصول والأصول الموجودة فعليا.

نوصي بإجراء التصويب اللازم لتلافي أوجه القصور بسجلات الأصول الثابتة لإحكام الرقابة عليها، حتى يمكن التحقق من صحة قيمة الأصول الثابتة المدرجة بالسجلات والظاهرة بالقوائم المالية.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالعلم بالآتي :

- بالنسبة لمشروع ALMESH NET WORK فقد سبق وأن تم التوضيح والرد على سيادتكم بإنه عبارة عن شبكة تراسلية أرضية تستخدم للربط الداخلى بين محطات الإنزال وتستخدم في العديد من الأغراض سواء الخاصة بالعملاء الدوليين أو غيرها وبالتالى عند إبرام أى عقود خاصة بالكابل البحرى " سعات IRU " يتم تقدير تكلفة تنفيذ تكاليف الربط التراسلى وإدخالها من ضمن تكلفة الاستبعاد.
- أما بالنسبه لكابل مينا فيرجى العلم بأنه مدرج بالسجلات كافة البيانات التفصيلية " السعات " للكابل حيث يتم إستبعاد الدوائر والسعات طبقاً للبيان الوارد من الجهة الفنية المدرج به " سعة الدائرة ، تكلفة الدائرة ، سعر الخدمة ، الشركة ، نوع الكابل " كما يرجى العلم بأنه يتم إرسال بيان بالسعات الكلية للكوابل الدولية إلى السادة مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات للأطلاع عليها.
- أما بالنسبة للأصول التي تم تسجيلها بصورة إجمالية فإنه توجد صعوبة فى إستيفاء قيمة بعض الأصول المضافة خلال الفترة من ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٤ التى تم قيدها بشكل إجمالى والتى تم أهلاكها بالكامل بالسجلات.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٣)

عدم وجود سجلات تحليلية مرتبطة بمنظومة الحسابات المالية لأرصدة العملاء وأرصدة التأمينات الخاصة بها.

نوصي ببحث أسباب ما تقدم وإتخاذ اللازم في هذا الشأن مع إنشاء سجلات تحليلية للعملاء وللتأمينات إحكاما للرقابة عليها.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطه بأنه يوجد تحليل لأرصدة تأمينات العملاء على الشاشات على مستوى كل عميل وهي مطابقة لأرصدة الإدارات المالية ، كما أنه يتم المطابقة بشكل دوري لأرصدة التأمينات بين العلاقات التجارية والإدارات المالية.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٤)

استمرار الشركة في الإستثمار في شركات[1] لم تجن عنها أية عوائد نقدية وتحمل عنها خسائر إضمحلال بنحو ٣٤,٢ مليون جنيه.

نوصي ببحث أسباب ما تقدم وإتخاذ اللازم فى هذا الشأن مع ضرورة إعادة النظر فى جدوى الاستمرار فى الاستثمارات المذكورة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي :

أن محفظة الإستثمار بالشركة ككل تحقق عوائد جيدة حيث أن قيمة محفظة الإستثمارات بحوالى ٦,٧٧ مليار جنيه وأن نسبة الإستثمارات الناجحة بها والتى تدر عوائد على مستوى مجموعة المصرية للإتصالات تقدر بنسبة أكثر من ٩٨% إلا أن وجود بعض الإستثمارات الصغيرة والتى تمثل نسبة حوالى ٢% من إجمالى الإستثمارات والتى لا تحقق اى عوائد، وطبقاً لإستراتيجية الشركة فيما يخص التعامل مع الشركات المستثمر فيها وقرارات مجلس إدارة الشركة فى هذا الشأن فإنه سيتم التخارج من الاستثمارات التي لا تدر عوائد تباعاً طبقاً لتوصيات لجنة الاستثمار بالشركة علماً بأن تلك الشركات تم تكوين إضمحلال لها بنسبة ١٠٠ %.

– بالنسبة للشركة العربية لتصنيع الحاسبات فيرجى العلم بانه تم انعقاد مجلس إدارة بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٢٣ وتم اعتماد القوائم المالية لعام ٢٠٢٢ وتفويض رئيس مجلس الإدارة للدعوة لعقد الجمعية العامة للشركة وسيتم تحديد موقف الشركة المصرية للاتصالات من التخارج من الشركة العربية لتصنيع الحاسبات بناء على الأداء المالي للشركة بما يحقق اعلى عوائد للشركة المصرية للاتصالات وسيتم موافاتكم بالقوائم المعتمدة فور ورودها.

–بالنسبة لشركة كويكتيل يرجى التفضل بالإحاطة أنه فى ضوء صدور الحكم المشار إليه بشهر إفلاس شركة كويك تيل فإنه حتى تاريخه لم يتم الإنتهاء من إجراءات التصفية عن طريق المصفى القضائى حيث تم تغيير المصفى بأخر ويتم حاليا دراسة الموقف وفور إنتهاء تلك الإجراءات سوف يتم عمل اللازم لبيان أثر ذلك على إستثمار الشركة المصرية للاتصالات فى شركة كويك تيل .

– بالنسبة لشركة النيل فإن الشركة تحت التصفية منذ ٣٠/٨/٢٠٠٩ بناء علي الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بذلك التاريخ، وفي انتظار الانتهاء من تلك الإجراءات.

–بالنسبة للشركة الوطنية للمحمول يرجي العلم بأنه قد تمت الموافقة في ١٠/١/٢٠٠٥ على مساهمة الشركة المصرية للاتصالات في انشاء الشركة الوطنية للتليفون المحمول بنسبة ٥٠% وذلك كأحد البدائل للدخول في سوق المحمول بعد التنازل عن رخصة الشبكة الثالثة لخدمة المحمول في ٢٠٠٣ ، في حين أنه نظراً لاستحواذ الشركة المصرية للاتصالات علي نسبة بشركة فودافون وهي ٤٤,٩٥ % بشكل مباشر ، الامر الذي يعتبر انتفاء للغرض الذي أنشأت من أجله الشركة علماً بأن الشركة الوطنية لم تمارس أي نشاط ولم يتم صدور أيه قوائم مالية لها.

– بالنسبة لشركة الثريا فيرجى العلم بان الشركة قد تحسن أدائها وبدات تجني أرباح منذ عام ٢٠٢١ حيث بلغ صافي الربح في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ١,٢٦٧ ألف دولار امريكي وفي انتظار معرفة أداء الشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ حيث لم يتم موافاتنا بالقوائم المالية المعتمدة حتى الان وسيتم موافاتكم بها فور ورودها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٥)

وجود مبالغ متحفظ عليها لدى البنوك منذ سنوات بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٤٢,٧ مليون جنيه منها (نحو ٣١ مليون جنيه غير مربوطة كودائع وأوعية إدخارية مما أضاع على الشركة الاستفادة من عوائد تلك المبالغ، ونحو ٨ مليون جنيه مبالغ محتجزة بمنطقة الدقهلية)، كما نشير إلى عدم وقوفنا على أسباب عدم تنفيذ بعض الأحكام الصادرة برفع الحجز عن مبالغ بنحو ٤,٢ مليون جنيه منذ عام ٢٠١٢.

ويتصل بما سبق عدم قيام الشركة بالإفصاح ضمن الإلتزامات المحتملة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ عن مبلغ نحو ٩مليون جنيه قيمة الحجز الموقع على حسابات الشركة بكل من "البنك العربي" و"بنك أبو ظبي الأول".

نوصي ببحث أسباب ما سبق الإشارة إليه وسرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

[1] - العربية لتصنيع الحاسبات ،المصرية لصناعة المعدات التليفونية ، النيل ،الثريا ،الوطنية لتليفون المحمول.

يُرجى العلم بالآتي :

- بالنسبة للحجوزات الإدارية من بعض الجهات الحكومية علي بعض أرصدة الشركة بالبنوك المختلفة فإنها حجوزات قديمة تم اتخاذ الإجراءات القانونية حيالها وقد صدر العديد من الأحكام لصالح الشركة بعضها أصبح نهائياً وجارى استخراج الصيغ التنفيذية لها وإعلانها والتنسيق مع البنوك لرفعها، كما يُرجى العلم بإن عملية ربط الحجوزات كودائع هي عملية ليست إلزامية ولكن تقوم بها بعض البنوك طبقا للقواعد والإجراءات الخاصة بها.
- أما بالنسبة لمبلغ الـ ٩ مليون جنيه فيرجى العلم بأنه لم يتم توقيع الحجز فعلياً على تلك المبالغ نظراً لعدم وجود أرصدة بقيمة تلك المبالغ فى البنوك المشار اليها ، كما أن بعضها يتم تحديده بشكل تقديري من الجهات الحاجزة ومن ثم فإنه من الأنسب عدم إدراجه ضمن الإلتزامات المحتملة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٦)

تضمنت أرصدة الشركة بالبنوك قيمة شيكات مسحوبة ولم تصرف بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٤,٤ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠١٤، ونشير إلى نص المادة (٥٣١) من قانون التجارة رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩ المعدل بالقانون رقم (١٥٦) لسنة ٢٠٠٤ على أن " تتقادم دعاوى رجوع الملتزمين بعضهم على البعض الأخر بمضي سنة من اليوم الذي أوفى فيه الملتزم قيمة الشيك أو من يوم مطالبته قضائيا بالوفاء ".

نوصي بالبحث والدراسة في ضوء نصوص القانون المشار إليه بعاليه.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

جاري تسوية كافة الشيكات التي مر عليها أكثر من عام خلال الربع الأوءل ٢٠٢٣

موضـــــــوعات أخرى:

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١)

لم نقف على أسباب قيام الشركة المصرية للإتصالات بتجديد التعاقد لمدة ثلاث سنوات مع شركة "CNE " للقنوات بدءا من ٢٠٢١/١/١ ينتهي في ٢٠٢٣/١٢/٣١ بشـروط مجحفة لها، بالرغم من عدم تحقيق عدد المشـتركين المسـتهدف بالعقد الأول المنتهي في ٢٠٢٠، حيث بلغت نسبة المحقق إلى المستهدف من العقد الأول نحو ٤,٥ % فقط، وبلغت قيمة العقد الجديد عن الفترة من٢٠٢١/٧ حتى ٢٠٢٢/٩ نحو ١٦,٨ مليون جنيه لم يتحقق عنها سوي نحو ١,٥ مليون جنيه فقط كإيراد.

ونشير في هذا الصدد إلي تضمين العقد الجديد لبعض الشروط منها (تلتزم الشركة المصرية ببيع خدمات"CNE " لعدد ٢٥ ألف مشترك كحد أدني خلال مدة التعاقد وأن تسدد الشركة عن ذلك العقد ما يعادل نحو ٢,٣٥٠ مليون دولار، وكذا زيادة تكلفة المشترك الواحد من ٥٤ دولار بالتعاقد الأول ليصبح نحو ٩٤ دولار بالتعاقد الجديد بنسبة زيادة قدرها ٧٤%) بدون أيه مبررات لتلك الشروط. فضلا عن قيام الشركة بالتعاقد مع بعض الشركات الأخرى على تقديم خدمات IPTV والتى لم تحقق العائد المرجو منها.

نوصـي بضـرورة موافاتنا بأسـباب تجديد التعاقد المشـار إليه بالرغم من تدني الإيرادات المحققة منه وتنشـيط عمليه التسويق، وإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتصويب الوضع خاصة في ظل إرتفاع سعر الدولار وعدم وجود نظام تجاري عادل.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بإن الشركة لم تتمكن حتي تاريخه من تقديم الخدمة بالشكل المطلوب نظرا لعدم وجود نظام تجاري عادل من حيث تكلفة تقديم الخدمة الخاصة بالقنوات المشفرة وخاصة قنوات Bein Sport حيث تصر شركة CNE علي تقديم اسعار مبالغ فيها ، كما ترفض التعاقد المباشر بين الشركة المصرية للاتصالات وشركات القنوات المشفرة بحجة انها الوكيل الوحيد ، علي الرغم من عدم وجود ذات نفس النموذج التجاري مع باقي المشغلين والذين يقوموا بالتعاقد المباشر مع مقدمي القنوات المشفرة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢)

عدم قيام الشركة بالاستغلال الأمثل لباقي قيمة الدفعة المسددة لإحدى شركات المحمول والخاصة بخدمات التجوال المحلى والبالغ قيمتها نحو ١١٦ مليون جنيه، من خلال تقديم عروض ترويجية للعملاء.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

قامت الشركة بتقديم عروض ترويجية في الحدود المقبولة تنظيميًا لدى الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات ، بهدف تحقيق أعلى إستغلال لأحجام المدفوعات الملتزم بها لخدمات التجوال المحلي في ضوء التعديل الاخير للاتفاقية في يونيو ٢٠٢٢ والتي قد جائت بهدف تقليص الإلتزامات التجارية الأخيرة في الإتفاقية الأساسية الموقعة عام ٢٠١٧ وتعديلها عام ٢٠١٨، وقد نجح هذا التعديل الأخير بالفعل في تقليص حجم الإلتزام الغير مستغل بشكل كبير لتكون فقط ١١٦ مليون جنيه

بنسبة ٢% من حجم الإتفاقية منذ بدايتها عام ٢٠١٧ وهو ما نراه جيدا في هذا النوع من العقود المبنية على المخاطرة في طبيعتها في مقابل سعر مميز واستثنائي .
الأمر الذي يؤكد على نجاح الشركة في تقليص المدفوعات عبر بذل العناية وأخذ كافة التدابير التجارية والإقتصادية على مدار الإتفاقية وجاري محاولة الإستفادة من القيمة الغير مستغلة عن طريق التفاوض مع الشركة المُقدمة لخدمات التجوال المحلي.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٣)

بلغت أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية في نحو ٣٠,٧٤٤ مليار جنيه (مقابل نحو ١٦,٢٦٣ مليار جنيه في ٢٠٢١/١٢/٣١) بزيادة قدرها نحو ١٤,٤٨١ مليار جنيه (مستحق منها ١٠,٣٥٤ مليار جنيه خلال العام الحالي ، منها ما يعادل نحو ٢٦,٢٦٥ مليار جنيه بالعملات الأجنبية) تحملت الشركة فوائد مدينة عنها خلال العام المالي الحالي بنحو ١,٠٢٤ مليار جنيه ودمغه نسبيه بنحو ٤٠,٤ مليون جنيه .

نوصي بإعداد الدراسات اللازمة للحد من الإعتماد علي مصادر التمويل الخارجية درءاً لتكبد الشركة أعباء تمويلية متزايدة في ضوء إرتفاع كل من أسعار الصرف والفوائد التمويلية .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأنه ترجع أسباب الزيادة الرئيسية في رصيد القروض والتسهيلات الإئتمانية إلى الزيادة في أسعار صرف الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبيه نتيجة التعويم الجزئي للجنيه بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٢٢ وففي نهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٢ والذي ظهر أثره فقط على قائمة الدخل نتيجة إعادة التقييم ، أما بالنسبة لقائمة التدفقات النقدية فلا يوجد أثر سلبي عليها وذلك يرجع إلى أن الشركة تقوم بسداد إلتزاماتها الدولارية من مواردها الذاتية.
أما بالنسبة لإعتماد الشركة على التمويل عن طرق القروض والتسهيلات فيرجع ذلك إلى مشاركة الشركة بشكل أساسي في تنفيذ مشروعات الدولة القومية الخاصة بالتحول الرقمي وإنترنت المدارس والحكومة الرقمية وغيرها من المشروعات بالإضافة لمشروعات الشركة المختلفة والتي لا يمكن تمويلها من موارد الشركة الذاتية او عن طريق حقوق الملكية فقط.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٤)

بلغ إجمالي المبالغ المنصرفة علي مشروع نادي الشركة بالمعادي مبلغ نحو ٨٤٥ مليون جنيه وقد تبين بشأنه ما يلي:
أ- لم نواف حتي تاريخه بما تم من الإجراءات اللازمة لتقنيين وضع أرض النادي ، وذلك لمخالفة الشركة لبناء نادي علي الأرض المخصصة لها منذ عام ١٩٥٥ لإقامة محطة لاسلكية وفى حالة مخالفة ذلك الغرض ترد الأرض إلى مصلحة الأملاك الأميرية وذلك وفقا لما هو وارد بمحضر الاستلام فى ١٩٥٥/١٢/١٧ وكذا الأرض الملحقة بالنادى.
ب- قامت الشركة بالتعاقد مع بعض الجهات لتنفيذ مشروع إنشاء نادي الشركة بلغ قيمته نحو ٩٣٩ مليون جنيه على مرحلتين، شاملة نحو ٣٠٦ مليون جنيه قيمة الأعمال الإضافية، بدون دراسات الجدوى اللازمة لذلك، فضلاً عن التأخر في إتمام التنفيذ حيث بلغت قيمة الأعمال المنفذة نحو ٦٤٦ مليون جنيه بنسبة ٧٣% من إجمالي قيمة المرحلة الثانية من التعاقد البالغة نحو ٨٨١ مليون جنيه بالمخالفة لبنود التعاقد المشار إليه والمقرر إنتهاء الأعمال فى ٢٠٢١/٥/٣٠.

نوصي بضرورة موافاتنا بأسباب ما سبق وما إتخذته الشركة من إجراءات بشأن تقنيين الأرض المشار إليها.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي :

- بالنسبة لملكية أرض النادي فقد سبق التوضيح لسيادتكم وموافاتكم بكافة المستندات التي تؤكد ملكية الشركة للأرض وما يفيد قيام الشركة بالعديد من التصرفات العقارية من خلال الشهر العقاري.
- بالنسبة لأسباب التأخر فى تنفيذ إنشاءات نادى المعادى فيرجى العلم بإن جهة تنفيذ الإنشاءات هى الهيئة الهندسية بالقوات المسحلة والتى توقفت عن إستكمال الإنشاءات لفترة طويلة نظرا للظروف الأمنية التى كانت تمر بها البلاد فى الفترة من ٢٠١١ وما بعدها وإنشغال الهيئة والقوات المسلحة بتأمين البلاد وتنفيذ المشروعات القومية الكبرى فى التوقيتات المطلوبة ، وحرصا على إستكمال باقي الأعمال فقد تم إغلاق التعاقد مع الهيئة الهندسية على ما تم تنفيذه والتعاقد مع شركات أخرى للإنتهاء من تنفيذ باقى الإنشاءات لدخوله الخدمة والإستفادة من جميع خدماته.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٥)

وجود وقائع إختلاس بناء على ما أسفرت عنه مراجعة الجهاز وما استتبع ذلك من تحقيقات أجرتها الشركة بلغ إجمالى ما تم اختلاسه نحوا ٣,١ مليون جنيه تتمثل في :-

* نحو ٢,٤ مليون جنيه وقائع إختلاس مقترنة بالتزوير إرتكبها بعض العاملين بمنطقة الدقهلية .
* نحو ٠,٧ مليون جنيه وقائع إختلاس إرتكبها أحد العاملين بسنترال الدقى .

ذلك بخلاف ما أسفر عنه الفحص أيضا عن وجود فروق بين ما تم توريده للخزينة وبين المحصل من واقع شاشات الحاسب الآلى بسنترال الدقى عن الفترة من عام ٢٠١٨ حتى فبراير ٢٠٢١ بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢,٥ مليون جنيه ولم توافينا الشركة حتى تاريخه بما تم إتخاذه من إجراءات بشأنها.

نوصي بإتخاذ كافة الإجراءات القانونية في هذا الشأن .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي :

-بالنسبة للواقعة الخاصة بمنطقة الدقهلية فيرجى العلم بأنه فور اكتشاف الواقعة تم تكليف قطاع المراجعة الداخلية بفحص أعمال السلف المستديمة المخصصة للإدارة القانونية وفى ضوء ذلك فقد تم موافقة السيد المهندس / العضو المنتدب والرئيس التنفيذي بتشكيل لجنة بالأمر الإداري رقم (١٨٦٢) بتاريخ ٢٦/١٢/٢٠٢١ لفحص أعمال السلف المستديمة المخصصة للإدارة القانونية بالدقهلية وفور انتهاء اللجنة من اعمالها فقد تم عرض توصياتها على السيد المهندس/ العضو المنتدب والرئيس التنفيذي وقد ابدى بالموافقة على إحالة المخالفين المباشرين وغير المباشرين عن ارتكاب المخالفات والأضرار المالية التى لحقت بالشركة جراء ذلك الى لجنة تنظيم شئون المحامين وفقاً للمخالفات المنسوبة لهم ، كما تم رد مبلغ بنحو ٣٦٠ الف جنيه من قيمة المبلغ المختلس ومازال الموضوع قيد التحقيقات وفور الانتهاء سيتم موافاة سيادتكم بما تم التوصل اليه من نتائج.

-بالنسبة لواقعة سنترال الدقي فانه بفحص ما جاء بملاحظة سيادتكم تبين انه طبقا للبيانات التي تم حصول السادة أعضاء الجهاز المركزى عليها اثناء الفحص من الحاسب الألى والتي تضمنت أكواد السادة المشرفين لعمليات الألغاء اليومية دورى أو غير دورى ضمن إحتساب إجمالى المتحصلات التي تمت عن طريق الحاسب الألى والتي يجب خصمها مرتين من بيان الحاسب الألى للوصول إلى المبالغ الفعلية المحصلة وهو ما أدى لظهور تلك الفروق وقد تم توضيح ذلك اثناء الاجتماع مع سيادتكم حيث قد تم الرد على كافة الاستفسارات بشأن تلك الفروق. كما انه قد تم الاتفاق مع سيادتكم على موافاتنا بالعينة الخاصة بالملغيات والتي سيتم توفير المستندات الخاصة بها ولم يتم موافاتنا بها حتى تاريخة.

كما قد قام الشخص القائم بواقعة الاختلاس برد المبلغ المختلس والمقدر بنحو ٧٠٠ الف جنيه للشركة وتم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة ضده والتي انتهت بالفصل من الشركة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٦)

استمرار وجود بعض المبالغ المتوقفة أوالتقديرية بالمصادقة مع الشركة المصرية لنقل البيانات "وى داتا"- أطراف ذات علاقة - بلغ ما أمكن حصره منها مليار جنيه .

نوصى بسرعة إتخاذ اللازم فى هذا الشأن .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي :

-تضمن المبلغ المُشار إليه بالملاحظة ٧١١ مليون جنيه يخص خدمة الـ BIT stream لشهر ديسمبر ٢٠٢٢ المقدمة لشركة WEDATA حيث تم إصدار الفاتورة فى شهر يناير ٢٠٢٣ وهى مبلغ فعلى وليس تقديرى وتم تبويبها ضمن المصادقة بالأرصدة التقديرية بسبب إصدارها على بورتال الضرائب فى يناير ٢٠٢٣ وسيتم تدارك ذلك قدر الإمكان مستقبلا.

- تضمن المبلغ المُشار إليه بالملاحظة مبلغ ٤٣ مليون جنيه خاص بعمولة الـ VDSL من أصل مبلغ ١٨٥ مليون جنيه ,والذى يتم إستهلاكه فور ورود الموافقات من الجهات وقد تم إستهلاك مبلغ ١٤٢ مليون جنيه خلال العام .

- من ضمن الارصدة المعلقة تم تسوية مبلغ ٦٦٢ الف جنيه يخص عقد سيسكو وسيتم تسوية العقود المعلقة تباعا.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٧)

لم نواف بالعقد المنظم لعملية حضور المناسبات الرياضية والفنية بين كل من الشركة وشركة WE DATA وشركة تذكرتي، لتحديد حقوق وإلتزامات كل طرف منهم وما لذلك من أثر على القوائم المالية حيث تم إثبات مبلغ نحو ١٨مليون جنيه قيمة المديونية المستحقة علي شركة تذكرتى يرجع بعضها إلى عام ٢٠١٩.

نوصي بموافاتنا بالعقد المشار إليه للتحقق من صحة المبلغ المثبت كمديونية، وأثر العقد على بنود القوائم المالية المختلفة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

جاري موافاة سيادتكم بجميع المستندات اللازمة والمتاحة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

الرد على تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات بشأن مراجعة القوائم المالية المستقلة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

– تمسك الشركة المصرية للإتصالات حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات وقد تم جرد الأصول الثابتة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بمعرفة الشركة طبقا للأصول المرعية وقمنا بالإشراف على جانب منه.

– البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المُعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

السيد المهندس / العضو المنتدب والرئيس التنفيذى

بالشركة المصرية للاتصالات

تحية طيبة وبعد ،،،

أرفق لسيادتكم التعقيب على رد الشركة على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للإتصالات فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ .

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

الوكيل الأول

مدير الادارة

عبد/ الأمير العزبى

" دكتور محاسب/ هشام حامد جامع"

تحريراً في: ٧/ ٣ /٢٠٢٣

[اكتب نصاً]

التعقيب على رد الشركة المصرية للإتصالات
على تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية
المستقلة للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١

الملاحظة	الرد	التعقيب
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١) فى ضوء فحصنا للقوائم المالية والمعلومات والبيانات التى أمكن الحصول عليها نشير إلى ما يلى :- مخالفة الشركة لبعض أحكام قانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ومن مظاهر ذلك مايلى :- مخالفة المادة ١٨٩ من اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه بشأن عدم قيام الشركة بإعداد الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتقرير مجلس الادارة خلال شهرين على الأكثر من إنتهاء السنة المالية ، حيث لم ترد القوائم المالية المعتمدة لإدارة مراقبة الحسابات فى المواعيد القانونية . مخالفة المادة ١٠٥ من القانون بشأن عدم موافاة الإدارة ببعض من البيانات والمستندات والدراسات اللازمة لأداء مهمتها. **نوصى بضرورة الإلتزام بأحكام المواد المشار إليها من القانون ولائحته التنفيذية.**	يُرجى العلم بإنه نظرا للظروف الاستثنائية التي حدثت خلال عام ٢٠٢٢ سواء على المستوى العالمي أو المحلي وما إستتبعها من صدور تعديل لمعيار المحاسبة المصري رقم ١٣ الخاص بفروق العملة في نهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٢ وتطبيقا لذلك المعيار فقد قامت إدارة الشركة ببذل كافة الجهود المُمكنة لإستيفاء متطلبات المعيار والإلتزام بالمدة القانونية المنصوص عليها بالقانون المشار اليه حيث كان الموعد المحدد لاعتماد القوائم المالية للشركة بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠٢٣ ولكن نظرا لضخامة أعمال الشركة وتعدد أوجه التطبيق بالقوائم المالية وحرص إدارة الشركة على مراعاة الدقة مما أدى الشركة للمزيد من الدراسة وإستيفاء المستندات والبيانات المؤيدة للمعالجت المحاسبية التي تمت وبناء عليه فقد طلب المراجع الخارجي مد فترة المراجعة للتأكد من تطبيق آثار المعيار بالشكل السليم سواء على المستوى المحاسبي أو الضريبي وكذلك قيام المراجع الخارجي بإستكمال فحص أنظمة الشركة المختلفة وكذلك فحص أعمال الشركات التابعة ولذلك فقد تم تأجيل إعتماد القوائم من قبل مجلس الإدارة ليصبح بتاريخ ٥ مارس ٢٠٢٣ مع العلم بإنه قد تم موافاة سيادتكم بمسودة نهائية من القوائم المالية معتمدة من إدارة الشركة قبل نهاية مدة الشهرين من إنتهاء السنة المالية حيث أنه طبقا للمادة ١٨٩ من اللائحة التنفيذية لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإعداد هذه الوثائق لتكون تحت تصرف مراقبي الحسابات خلال شهرين	يتعين إتخاذ الإجراءات اللازمة بشان الإلتزام مستقبلا بمواد القانون المشار إليه .

	من إنتهاء السنة المالية للشركة وهو ما تم بالفعل. كما يرجى التفضل بالعلم بإنه يتم الإلتزام بشكل كامل بكافة متطلبات القوانية واللوائح التنفيذية وخاصة بإن الشركة المصرية للإتصالات شركة مقيدة بالبورصة وتلتزم بنشر كامل للقوائم المالية السنوية والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقب الحسابات وملخص وافي لتقرير مجلس إدارتها عل شاشات البورصة والموقع الإلكتروني للشركة وذلك قبل موعد إنعقاد الجمعية العامة بواحد وعشرون يوما على الأقل	
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢) تضمن حساب إيرادات متنوعة بالخطأ مبلغ نحو ٢.٥ مليار جنيه بنسبة ٣٤.٣% من صافي ربح العام بعد الضريبة البالغ نحو ٧.٣مليار جنيه يمثل قيمة المعاملات البينية بين الشركة المصرية للإتصالات والشركة المصرية لنقل البيانات "شركة تابعة" عن الفترة من ٢٠١٨ وحتى٢٠٢١. ولم تقم الشركة بالإلتزام بمعالجتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥) – السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء بإدراجها بالأرباح المرحلة. وذلك بالمخالفة لما أوصت به إدارة مراقبة حسابات الإتصالات إستناداً إلي طبيعة المبلغ، وما إنتهي إليه الرأي الصادر من قطاع النظام المحاسبى والمعايير بالجهاز المركزى للمحاسبات والسابق إبلاغه للرئيس التنفيذي للشركة ورئيس لجنة المراجعة بتاريخ ٢٠٢٣/٣/١. الأمر الذي أثر علي صافي أرباح العام، وذلك فضلاً عن عدم الإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) إعداد وعرض القوائم المالية فقرة (٢٠). **يتعين ضرورة الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية المشار اليها، وإجراء التصويب اللازم في هذا الشأن.**	يُرجى العلم بإن المعالجة المحاسبية التي تبنتها الشركة لها أثر على القوائم المالية المستقلة وليس لها اى اثر على القوائم المالية المجمعة وقد ارتأت الإدارة التنفيذية للشركة ان لا يتم إدراجها بالأرباح المُرحلة نظراً لتوقيع العقد بين الشركتين فى نهاية عام ٢٠٢٢ وقد تم إعداد إيضاح بالقوائم المالية للشركة وذلك ضمن بنود إيرادات تشغيل أخرى.	ما زال الجهاز عند رأيه بشأن مخالفة الشركة لمعايير ومبادئ وأسس المحاسبة حيث لم يتم تحميل المعاملات البينية بينها وبين شركة WE DATA خلال الفترة من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢١ على الارباح المرحلة وجوهر هذه العملية أنها خطأ حيث توافرت شروط الإعتراف المنصوص عليها بمعايير المحاسبة المصرية والتى ليس من بينها التعاقد وهو ما أكده رأى قطاع النظام المحاسبى والمعايير بالجهاز المركزى للمحاسبات .

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٣) لم تقم الشركة بإعادة تقييم بعض التزاماتها الدولارية والمستحقة للغير بحسابي دائنو شراء أصول ثابتة، وموردين وفقاً لسعر الصرف المعلن في ٢٠٢٢/١٢/٣١ والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٣١٤ مليون جنيه، الأمر الذى أدى إلى عدم تحمل مصروف الإهلاك بنحو ٥٧ مليون جنيه. وقد تضمن حساب الأصول الأخرى – رخصة الترددات – نحو ٣.٨ مليون جنيه بالزيادة نتيجة الخطأ فى حساب فروق العملة تطبيقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٨ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية فيما يخص معالجة فروق العملة. **نوصى بإتخاذ اللازم نحو حصر كافة الحالات المماثلة وإتخاذ اللازم لإظهار الحسابات على حقيقتها.**	يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي: - بالنسبة لمبلغ ٣١٤ مليون جنيه فسيتم عمل التسويات المحاسبية اللازمة خلال الربع الأول ٢٠٢٣. - بالنسبة لرخصة الترددات فإنه سيتم عمل التسويات اللازمة خلال الربع الأول ٢٠٢٣.	سيتم متابعة تنفيذ التسويات المحاسبية اللازمة مع مراعاة التقييم بسعر الصرف فى تاريخ المركز المالى فى ٢٠٢٣/٣/٣١ مع الإلتزام بمعيار المحاسبة المصرى رقم (٥) بشأن الإهلاك عن عام ٢٠٢٢ .
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٤) تم إبرام اتفاقية مع إحدى الشركات من قبل أحد العاملين بالشركة عام ٢٠١٩ علي غير ذى صفة وبدون ترخيص أو تفويض من مجلس الادارة أو الجمعية العامة للشركة بجدولة المديونية المتراكمة منذ سنوات و البالغة نحو ٢٤٧ مليون جنيه على أربع سنوات بعد منحه فترة سماح نحو عام مقابل إصدار العميل عدد ٢٤ شيك ولم يتم تسويتها على الحسابات المختصة فى حينه، بالمخالفة للمادة ٥٦ من قانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته، ونوضح بشأنها ما يلى :- أ- لم نواف بما أتخذ من إجراءات قبل من قام بالتوقيع منفرداً على غير ذى صفه على الإتفاقية المذكورة - مؤيداً بالمستندات - بالرغم من تكرار مكاتبات الإدارة وأخرها كتابنا رقم (٧١) فى ٢٠٢٣/١/٢٥. ب- تضخيم أوراق القبض بالخطأ بنحو ٤٨ مليون جنيه قيمة الشيكات التى أصبحت ملغاة بناءً على ملحق الإتفاقية الموقعة	يرجى العلم انه سيتم بحث إتخاذ إجراءات أخرى للحد من زيادة مديونيات الخدمات الجديدة حيث انه: أ-بتاريخ ١٧ يناير ٢٠٢١ تم توقيع إتفاقية تسوية مع شركة نور لسداد مديونياتها بواسطة لجنة مشكلة من جميع الإدارات المعنية بالشركة لفحص المديونية وإتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من زيادة المديونية وبحث أفضل الطرق لتحصيل مديونيتها وسداد قيم المطالبات الدورية وغيرها من الإجراءات الهامة ومنها إحالة الواقعة المُشار إليها بالملاحظة للشئون القانونية وجارى إتخاذ اللازم لموافاة سيادتكم بما تم بشأن توصيات الشئون القانونية في ذلك. ب-بالنسبة لتضمين حساب أوراق القبض لشيكات بقيمة ٤٨ مليون جنيه فيُرجى العلم بإنه تم ذلك بناء على الرأي القانوني ضمن أعمال اللجنة الخاصة بفحص مديونية شركة نور لإمكانية إستخدام تلك الشيكات في أي إجراءات مستقبلية من شأنها تحصيل مُستحقات الشركة وقد تم إعتماد هذا	يتابع فى عام ٢٠٢٣ مع سرعة موافاتنا بالمستندات المطلوبة وما إتخذته الشركة من إجراءات مع ضرورة الإلتزام بشروط الإتفاقية المذكورة بشأن الدفع المقدم .

بين الشركة المصرية للإتصالات والعميل المذكور بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠٢٢. ج- عدم تضمين رصيد حساب عملاء (أوراق قبض) نحو ٢٠.٢ مليون جنيه تمثل قيمة الفوائد التمويلية علي المديونيات الغير مسددة، والمسلم بقيمتها شيكات من الشركة المذكورة طبقا للتسوية المبرمة معها لجدولة سداد تلك المديونية. د- مخالفة الشركة المذكورة للإتفاقية المبرمة بينها وبين الشركة المصرية بشأن عدم السداد المقدم لقيمة الخدمات المقدمة لها من الشركة المصرية للإتصالات بعد الواقعة المذكورة وهو ما أدى إلى وجود مديونية جديدة مستحقة عليها بلغت نحو ٣٨.٧ مليون جنيه في ٢٠٢٢/١٢/٣١. **يتعين سرعة موافاتنا بما إتخذته الشركة من إجراءات قانونية فى هذا الشأن والمستندات المؤيدة السابق طلبها، مع إجراء القيود التصويبية اللازمة لإظهار البنود المختلفة علي حقيقتها، وإيضاح أسباب عدم الإلتزام بتنفيذ بنود الاتفاقية المشار إليها.**	الرأي كأحد التوصيات عن طريق اسيد المهندس / العضو المنتدب والرئيس التنفيذي وتنفيذا للتوصيات وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر والرقابة على تلك الشيكات فقد تم إثباتها بحساب أوراق القبض. ج- بالنسبة لعدم تضمين حساب أوراق القبض لنحو ٢٠.٢ مليون جنيه فيرجع ذلك إلى تطبيق الشركة المصرية للإتصالات لمعايير المحاسبة والتي تتطلب تسجيل أي تدفقات نقدية مستقبلية بالقيمة الحالية وإثبات الفرق بين القيمة المستقبلية والقيمة الحالية بشكل تدريجي كمديونية وفوائد تمويلية حتى إنتهاء فترة التحصيل. د- بالنسبة لمخالفة شركة نور للإتفاقية فيرجى العلم بإنها قامت بسداد قيم إشتراكات الخدمات عن عام ٢٠٢١ بالكامل وتم سداد جزء من مستحقات عام ٢٠٢٢ علمًا بأنه يتم فرض غرامات على شركة نور عن أي تأخير في سداد التزاماتها الشهرية المنصوص عليها في اتفاقية التسوية حيث أنه خلال الفترة من عام ٢٠٢١ وحتى تاريخه تم تحصيل نحو ٦٠ مليون جنيه من المديونية محل التسوية وغرامات التأخير المرتبطة بها، وتلتزم شركة نور بسداد مبالغ الغرامات المفروضة عليها.	
ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٥) لم نواف بالشهادات السلبية للأراضي والمباني المملوكة للشركة للتحقق من عدم وجود أي قيود قانونية على تلك الأراضي والمباني لما لذلك من أهمية للحفاظ على ممتلكات الشركة. **نوصي بسرعة موافاتنا بالشهادات السلبية للتأكد من عدم وجود أيه تصرفات على أراضى ومبانى الشركة.**	يُرجى العلم بإنه نظرا لتعدد أماكن الأراضي المملوكة للشركة وكثرتها وتنوع ملكيتها وتطبيقا لمبدأ التكلفة والعائد فإنه يصعُب الحصول على شهادات سلبية لكافة الأراضي المملوكة للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ، وقد تم التنبيه بإستخراج بعض الشهادات السلبية للأراضي التي يُمكن إستخراج شهادات لها وموافاة سيادتكم بها.	أفادت الشركة بردودها خلال السنوات السابقة بأنه سيتم إستخراج الشهادات السلبية وموافاتنا بها وهو ما لم يتم وما ورد بشأن قيد التكلفة والعائد لا يحول دو إستخراج الشهادات السلبية خاصة مع أهمية بند الأراضى بالشركة من حيث طبيعتها الخاصة فضلا عن قيمتها .

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٦) تضمين سجلات وحسابات الأصول الثابتة بعض المبالغ منها نحو ١.٨٣مليار جنيه - قيمة ما أمكن حصره - تبين بشأنها ما يلي: - نحو١.٣مليارجنيه قيمة بعض الأراضي غير مملوكة للشركة – وهى أراضى تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية – حيث صدر بشأنها العديد من الفتاوى من مجلس الدولة ومفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي وأنها ستظل مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الشركة ولا يجوز لها التصرف فيها. **وقد أفادت الشركة بردها على تقاريرنا السابقة** بأنها بدأت في إتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها إلا أنه وحتى تاريخه لم نقف على ماهية هذه الإجراءات ونتائجها أو الإفصاح عنها والمستندات المؤيدة لها. -نحو ٤٦١.٩ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من المطالبات الواردة من الجهات الإدارية بقيمة الأراضي وحق الإنتفاع، ولم نقف على أسباب توقف الشركة عن سداد العديد من تلك المطالبات مما حدا بتلك الجهات إلى رفع دعاوى طرد ضد الشركة. -نحو ٤٦.٩٧٠ مليون جنيه قيمة أراضي لم تقم الشركة باستكمال إجراءات إبرام عقود نهائية لبعضها وتسجيلها بالرغم من سداد قيمتها بالكامل بعد عام ١٩٩٨(تاريخ تحول الهيئة إلى شركة مساهمة) وحتى عام ٢٠٢٢، الأمر الذي أدى إلى وجود نزاع قضائى بين الشركة والغير ما زال متداول بالقضاء بالنسبة لبعضها. -نحو ٢٠.٥ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من تعديات على بعض الأراضى مرفوع بشأنها دعاوى قضائية ما زالت متداولة بالقضاء حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ تتمثل في	يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي: - بالنسبة للأراضي بقيمة ١.٣ مليار جنيه فإنه تجدر الإشارة بأن الشركة بدأت في اتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها بالملاحظة ويتم إطلاع سيادتكم على آخر مستجدات تلك الإجراءات في الإجتماعات الدورية التي يتم إنعقادها بين السادة أعضاء الجهاز والسادة المسؤلين بالشركة. - بالنسبة لمطالبات مقابل حق الإنتفاع فإنه يتم دراسة كل حالة على حده حيث يتم ورود العديد من المطالبات المبنية على أرقام جُزافية مُبالغ فيها ومن ثم فإنه يتم عرض الأمر على كافة الجهات المختصة لإتخاذ الإجراءات المناسبة وفقا لدراسة ظروف وإحتياجات كل قطعة أرض ، كما أنه يتم متابعة كافة القضايا المرفوعة من تلك الجهات وموافاة سيادتكم بموقف كل قضية بالتقارير التفصيلية. - بالنسبة لإجراءات تسجيل الأراضي فإنه جاري إتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة معوقات تسجيل الأراضي والتي تكون معظمها خارجة عن إرادة الشركة ، كما أنه يتم دراسة الأسلوب الأمثل لإستكمال تسجيل الأراضي التي لم يتم تسجيلها. - بالنسبة لإستيلاء حى شرق على الارض وأقامة مباني ورش وجراج للسيارات فيرجى التفضل بالإحاطة بأنه قد تم ذلك بعد صدور قرار السيد اللواء/ محافظ المنوفية بتمكين حى شرق شبين الكوم من استرداد ارض البر الشرقى مع العلم بأن الشركة قد قامت بالطعن على قرار الإخلاء وقيد برقم ٩٩٣٧ لسنة ٢٠ ق قضاء إدارى بالمنوفية وبجلسة ٢٠١٩/١٠/٢٦ تم القضاء فى الشق المستعجل برفضه وإحالة الدعوى إلى هيئة مفوضى الدولة لإعداد تقرير بالرأى القانوني فى موضوعها وإنتهى التقرير ضد الشركة	سيتم متابعة ما تم من إجراءات والمشار إليها بالرد خلال العام المالى ٢٠٢٣، كما نوصي بسرعة إتخاذ اللازم لحسم الخلاف بين الشركة والجهات الأخرى بشأن مطالبات حق الإنتفاع ودراسة كافة الحالات فى ضوء الجدوى الإقتصادية وموافاتنا بما تسفر عنه تلك الدراسة وإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن. وكذا متابعة كافة الإجراءات القانونية المتخذة من قبل الشركة وخاصة الموقف الخاص بأراضى مدينة السعراج ومدينة السادات وأرض شبين الكوم. أما بالنسبة لأرض الطوابق فقد أفاد رد الشركة أن القضية فى إنتظار انظرفى الشق الموضوعى بمحكمة النقض حيث لم تحدد محكمة النقض حتي تاريخه موعد جلسة لنظر الطعن وأغفل الرد الموقف الخاص بالشق المستعجل بإيقاف تنفيذ حكم الإستئناف الذى صدر نتيجة عدم قيام الشركة بإستخدام حقها القانونى الذى كفلته المادة ٩٦٩ من القانون المدنى بشأن المطالبة بإكتساب ملكية الأرض بالتقادم بمحكمة أول درجة

(الأرض التي استولي عليها حي شرق مـــــــدينة شبين الكوم بمحافظة المنوفية، وأرض الطوابق والتى صدر بشأنها حكم محكمة النقض في الدعوي ٤٠١٠ لسنة ٢٠٠٥ جلسة ٢٠١٦/٤/٣٠ " بمحو وشطب العقد المشهر لأرض الطوابق وتسليم الأرض وما عليها من مبان للمدعين" مما ترتب عليه خسارة الشركة للأرض). -هذا ولم تقم الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ عن وجود أية قيود على ملكية الأراضى وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبنـــد رقم (٧٤ - أ) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها ، بالرغم من وجود العديد من القيود على الأراضي منها على سبيل المثال (إلغاء التخصيص الصادر للشركة لبعض الأراضي نتيجة عدم إلتزامها ببناء السنترالات في المواعيد المحددة ومنها أرض المعراج وأرض المنطقة الصناعية بمدينة السادات)، فضلا عن عدم صحة ما ورد بإقرارات الإدارة الصادرة عن الشركة فى هذا الشأن. **نوصي باتخاذ اللازم بشأن الإلتزام بالفتاوى المشار إليها مع إعداد دراسات الجدوى اللازمة لتقنين وضع تلك الأراضي في ضوء احتياجات الشركة لها، واستكمال إجراءات التسجيل، موافاتنا بما انتهت إليه الدعاوى القضائية المرفوعة، مع العمل على إزالة التعديات على الأراضى المملوكة للشركة والإلتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها.**	برفض الدعوى وإلزام المدعى بصفته المصروفات وتداولت الدعوى بالجلسات وتم حجز الدعوى للحكم لجلسة ٢٠٢١/١٢/١٨ وصدر الحكم برفض الدعوى وتم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقيد برقم ٢٥٦٧٥ لسنة ٦٨ ق فى ٢٠٢٢/٤/٩ ولم يحدد له جلسه حتى تاريخه ، أما بخصوص مبنى الجراج فيرجى العلم بأن الغرف بالمبنى تتبع الشركة وتحتوى على بعض المهمات الخردة التي يتم استخدامها ويتم فتحها بمعرفة الشركه في حالة الحاجة اليها ، كما انه قد تم تشكيل لجنة بتكليف من السيد المهندس/ العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للشركة لتسوية النزاع واللجنة مازالت فى عملية التفاوض مع المحافظة. - بالنسبة لأرض الطوابق فيرجى العلم أن القضية فى إنتظار النظر فى الشق الموضوعى بمحكمة النقض حيث لم تحدد محكمة النقض حتي تاريخة موعد جلسة لنظر الطعن. - بالنسبة لأرض سنترال المعراج فقد تم اتخاذ الإجراءات القانونية بإقامة الدعوى رقم ٥٨٤٧٩ خاص قضاء ادارى مجلس الدولة ببطلان قرار محافظ القاهرة الخاص بالغاء تخصيص الارض والدعوى مازالت متداولة كما ان الارض مقام عليها برج للمحمول. - بالنسبة لأرض مدينة السادات فبته جارى الفحص مع الجهات الفنية والتجارية لبحث مدى إمكانية استغلال قطعة الأرض المشار إليها وسوف يتم اتخاذ اللازم فى ضوء نتيجة الفحص، - أما بالنسبة للإفصاحات فإن إدارة الشركة تلتزم بشكل كامل بالإفصاح عن المعلومات الهامة والمؤكدة تطبيقا لمعايير المحاسبة المصرية.	مما يعد مخالفة مهنية جسيمة وفقا لحيثيات حكم محكمة الإستئناف الذى أفاد بعدم قبول المحكمة لطلبات جديدة نظرا لإغفالها المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات وهو ما تم الإشارة إليه بموجب كتاب الإدارة رقم (٨٠٢)بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٥ الأمر الذى يتعين معه تحديد المسئولية فى هذا الشأن . كما لم تقم الشركة بالإفصاح عن وجود أية قيود على ملكية الأراضى وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبنـــد رقم (٧٤ - أ) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها .

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٧) لم تقم الشركة بمراجعة العمر الإنتاجي المقدر للأصول الثابتة كل سنة مالية على الأقل وذلك بالمخالفة لما يقضى به معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها، مما ترتب عليه أن بلغت الأصول المهلكة دفتريا وما زالت تعمل نحو ١٣.٢ مليار جنيه وفقا لما تم الإفصاح عنه بالإيضاحات المتممة في ٢٠٢٢/١٢/٣١. **نوصي بالإلتزام بما ورد بالمعيار المحاسبى المشار إليه.**	يرجى التفضل بالإحاطة بالآتى :- بالنسبة للأصول المهلكة دفتريا فإن إدارة الشركة تقوم كل فترة زمنية بإعادة دراسة أعمار الأصول الإنتاجية وهو ما تم العمل به بداية من عام ٢٠١٦ وخلال عام ٢٠١٨ وتلك الأعمار تكون بناء على متوسط العمر الإنتاجي والتشغيلى للأصل على مستوى الشركة ككل. ووفقاً لذلك فقد انخفضت قيمة الأصول المهلكه دفتريا بدءا من عام ٢٠١٧ حتى الربع الرابع عام ٢٠٢٢ طبقاً للجدول الموضح أدناه وفي حالة ظهور أي مؤشرات تستدعي إعادة التقييم سوف يتم تنفيذ ذلك.	تتابع لدي فحص عام ٢٠٢٣.
ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٨) تضمن حساب التكوين الاستثماري نحو١٥٦.٤مليون جنيه قيمة أصول دخلت الخدمة ولم يتم إضافتها لحساب وسجلات الأصول الثابتة، كما لم يتم حساب إهلاك عنها بالرغم من تهيئتها للتشغيل بالمخالفة للفقرة رقم (٥٥) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية التي تنص علي " يبدأ إهلاك الأصل عندما يكون متاحاً للإستخدام ...إلخ " الأمر الذي أظهر حسابات الأصول الثابتة ومشروعات تحت التنفيذ بغير حقيقتهما بالإضافة إلى عدم تحميل حساب المصروفات بقيمة إهلاك تلك الأصول. **نوصي بضرورة إجراء التصويب اللأزم في ضوء معايير المحاسبة المصرية مع حصر الحالات المماثلة ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.**	يُرجي العلم بإنه يتم رسملة الأصول بعد إستيفاء المستندات اللازمة من الجهات الفنية بالشركة ، ونظرا لتعدد وتنوع وإنتشار مشروعات ومهمات الشركة فإنه يتم التنسيق بين كافة الجهات المختصة كل ربع مالي لتجميع بعض الأصول التي دخلت الخدمة وإستيفاء كافة البيانات اللازمة من جانب الجهات الفنية لرسملة تلك المشروعات ، ومن ثم فإنه سوف يتم رسملة ما تم دخوله الخدمة في الربع الأول عام ٢٠٢٣ وعمل التسويات اللازمة بعد إستيفاء الإجراءات والمستندات اللازمة ومن ثم مراعاة إحتساب الأهلاك للأصل من تاريخ بدء التشغيل .	يتعين الإلتزام بالمعيار المحاسبى المشار إليه لما لذلك من أثر على تحميل كل سنة بما يخصه من مصروفات .

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٩) استمرار ضعف نظام الضبط الداخلي لمنظومة المخزون بالشركة، وكذا ضعف الترابط والتنسيق بين إدارات الشركة المختلفة المعنية بالمخزون، مما ترتب عليه تأخر تسجيل بعض حركات الإضافة والصرف لفترات طويلة ترجع إلى عام ٢٠١٨، الأمر الذي أدي الي إظهار أرصدة المخزون والحسابات المرتبطة على غير حقيقتها ومن مظاهر ذلك ما يلى:- أ- عدم تأثر حساب المخزون بنحو ٢٥٧.٧مليون جنيه والمدرج بحساب الاعتمادات المستندية منذ سنوات يمثل قيمة أرصدة بعض عقود تم ورود مشمولها (قطع غيار) للمخازن الفرعية خلال السنوات السابقة يرجع بعضها لعام ٢٠١٨. ب- استمرار وجود فروق بالنقص و بالزيادة بلغت نحو (٤٥ مليون جنيه،٨٤ مليون جنيه) علي الترتيب وذلك للرصيد الظاهر بالقوائم المالية – بأحد قطاعات الشركة - وبين أرصدة حساب المخزون لبعض الاصناف. ج- تم تخفيض حساب المخزون بنحو ١٢ مليون جنيه قيمة الفارق بين كشوف الجرد الفعلى وحسابات المخازن وتعليتها لحساب الأرصدة المدينة لحين الوقوف على أسبابها فضلا عن تخفيضه بنحو ١٥مليون جنيه وتعليتها لحساب الاعتمادات المستندية بدون أى مستندات مؤيدة لها. د- بلغ إجمالي قيمة المخزون الراكد - وفقا لبيان المخازن – نحو ٥١ مليون جنيه مما يشير لقيام الشركة بشراء بعض الأصناف دون دراسة الحاجة الفعلية لها، هذا وقد تم تقييمه طبقا لأسس زمنية ونسب مئوية وردت بالقواعد التفصيلية للائحة التخزين بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون . هـ- تضمن المخزون مبلغ نحو ٥.٩ مليون جنيه قيمة عدد	يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي: أ-بالنسبة لأرصدة الإعتمادات المستندية فقد تم تسوية نحو ٢٢ مليون جنيه خلال شهري يناير وفبراير ٢٠٢٣ وجاري فحص وتسوية باقي المبالغ بعد توفير المستندات اللازمة لذلك، كما يُرجى العلم بانه جاري وضع الضوابط اللازمة التي من شأنه تقليل الفترات الزمنية لتسوية المستندات. ب- بخصوص وجود فروق بالنقص والزيادة : بمبلغ ٤٥ مليون جنيه بالنقص اى أن أرصدة تحليل مخازن الاوراكل اكبر من رصيد الجرد الفعلى بهذا الفارق الذى يعود للعوامل الاتيه : - أن تسجيل مصروفات المخازن على منظومة الاوراكل تتم فعليا بعد صرف المهمات من المخازن بصفه مؤقتة سواء كانت عهدة مخزنية او لإصلاح أعطال فورية وبعد إنتهاء الغرض المخصص منها يتم تحديد المستخدم فعليا فى الصيانه ورد الباقى للمخازن وتسجيل المنصرف النهائى وعمل قسائم الصرف وبالتالى إتخاذ إجراء التسجيل على منظومة الاوراكل مما يولد فارق فى الأرصدة بالنقص بين الاوراكل والجرد الفعلى. - أن مرتجعات المخازن من المهمات الراكده يتم استنزالها من أرصدة الجرد الفعلى بعد اكتمال إجراءات التسليم الفعلى لقطاع المخازن والمشتريات بفترة زمنية قد تصل للشهر بعد أن يقوم قطاع المخازن والمشتريات باكتمال باقى إجراءات التعامل مع المهمات الراكدة. ونتيجة العوامل الحتمية السابقة فأنه يحدث فارق فعلى بين أرصدة المهمات ببعض مخازن التشغيل والصيانة بمنظومة الاوراكل عن الرصيد الفعلى. ≪ بخصوص وجود أرصدة بالزيادة تصل فى مجموعها الى مبلغ ٨٤ مليون جنيه فقد سبق وأشرنا الى أن هذا الفارق	سيتم متابعة وفحص تسوية المبالغ فى ضوء رد الشركة بتوفير المستندات مع ضرورة وضع الضوابط اللازمة بشأن إحكام الرقابة على الصرف والإضافة للحد من وجود الفروق المشار إليها. وبالنسبة لمشروع الصاغة فما زالت الإدارة عند رأيها بتحديد المسئولية بشأن ما ورد بالملاحظة مع ضرورة سرعة التصرف في عدد التليفونات المشار إليها بما يعود بالنفع على الشركة.

(٦٧٨٠عدة تليفون) تم شراؤها في٢٠٢٠/١١/٢٤ خاصة بمشروع تأمين الصاغة دون وجود إتفاقيات ملزمة في هذا الشأن، ولم يتم بيعها لمحلات الصاغة لتوقف المشروع، الأمر الذي ترتب عليه تحمل الشركة نحو١٤مليون جنيه قيمة عدد التليفون وما يخصها من أجهزة بالسنترالات دون الاستفادة منها. **نوصي بسرعة وضع وتفعيل نظام للرقابة والضبط الداخلي للمخازن لوضع القواعد الرقابية اللازمة لشراء الأصناف المختلفة بالكميات وفقا للحاجة الفعلية، مع تحديد المسئولية عن تحمل الشركة نحو١٤مليون جنيه بمشروع تأمين محلات الصاغة منذ عام ٢٠٢٠ دون إبرام إتفاق في هذا الشأن، ودون أية استفادة، مع ضرورة سرعة التصرف في عدد التليفونات المشار إليها بما يعود بالنفع على الشركة، والإلتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون، وإجراء التسويات اللازمة لإظهار الحسابات المختصة على حقيقتها.**	الحتمى أيضا يرجع الى عدة أسباب أهمها الاتي: - أن توريدات عقود الشركات أصبحت تتم بشكل مباشر على مخازن التشغيل والصيانة ويتم بعدها إكتمال باقى إجراءات التسجيل على منظومة الاوراكل بعد إنتهاء الشركات الموردة من إتمام إجراءات التسليم للشركة المصرية للاتصالات والتاكد من سلامة المهمات المستلمة ولذلك فانه يتم إدراج هذه المهمات بالجرد الفعلى ويتم تسعيرها مؤقتا باسعار الإستلام وتراقب يدويا وبسجلات أعدت خصيصا لهذا الغرض ويتم رفعها على الاوراكل بعد إرسال قطاع المخازن والمشتريات المستندات المطلوبة للتشغيل والصيانة وهو ما يتطلب وقت إضافى قد يصل أحيانا لشهرين نظراً لتعدد جهات الإستلام وقد تحدث بعض المشاكل الفنية فى الإستلام مما يؤدى فى النهاية لوجود أرصدة فعلية زائدة عن رصيد جرد الاوراكل. ج- بالنسبة لمبلغ ١٢ مليون جنيه فهو يُمثل قيمة مهمات تم صرفها فعليا من المخازن دون إستيفاء المستندات اللازمة للتخفيض من منظومة حسابات المخازن المالية ومن ثم تم إعداد قيد تسوية على مستوى ميزان المراجعة لإظهار أرصدة المخزون بقيمته الحقيقية وذلك لحين إكتمال المستندات اللازمة لذلك وسوف يتم التسوية على منظومة حسابات المخازن خلال الربع الأول عام ٢٠٢٣ ، أما بالنسبة لمبلغ ١٥ مليون جنيه فقد تم عمل التسويات اللازمة في شهر يناير ٢٠٢٣. د- بخصوص وجود مخزون راكد بنحو ٥١ مليون جنيه فيرجى العلم بإن ذلك المخزون لا يشير بالضرورة إلى قيام الشركة بشراء أصناف دون دراسة الحاجة إليها حيث أن أى عملية شراء لأى مهمات تتم بناء على أسس وقواعد تحكمها اللوائح والقوانين المنظمة لذلك والتعامل مع المهمات الراكدة تتم وفقا لمعايير محددة لكيفية الاستفادة منها بعد العرض	

	على لجان متخصصة في فحص الأصناف الراكدة بحيث يمكن الإستفادة منها أو التخلص بمنها بالبيع وذلك دون إحداث أضرار مادية للشركة قدر الإمكان ،أما بالنسبة لسياسة الشركة الخاصة بالإنخفاض في قيمة المخزون فيرجع ذلك لان المخزون الذى يتم دراسته وتخفيضه أو زيادته هو بغرض الإستخدام في انشطة الشركة بالإضافة لتعدد وكثرة أصنافه مما يجعل تحديد صافي القيمة البيعية لكافة الأصناف عملية يصعُب تطبيقها بشكل عملي طبقاً لبنود المعيار في مثل هذه الحالة ، وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر فإن الشركة تطبق أفضل الممارسات المتاحة وهي تطبيق العامل الزمني للأصناف لقياس تكلفة المخزون. هـ- بالنسبة للعدد التليفونية الخاصة بتأمين محلات الصاغة فإنه خلال عام ٢٠١٩ أوصت اللجنة الدائمة للأمن بوزارة الداخلية بالموافقة على إعتماد منظومة الإنذار الهاتفي الساخن لتأمين محلات بيع المصوغات الذهبية أسوة بما هو مُتبع بتأمين البنوك ، ومن ثم فقد تم التنسيق بين الشركة المصرية للإتصالات والإدارة العامة لإتصالات الشرطة بوزارة الداخلية لتنفيذ شبكة الإنذار الهاتفي بالسطو لمحلات الصاغة على مستوى الجمهورية التي تربط كافة محال بيع الذهب بغرف عمليات إدارات شرطة النجدة على مستوى الجمهورية ، وبناء على ذلك فقد قامت الشركة بشراء العدد اللازمة لذلك . كما يرجى العلم بإن بيع العدد المذكورة مرتبط بطلب أصحاب محلات الذهب لتلك العدد "لذي أصبح إلزامي وقت تجديد الترخيص وفقا لتعليمات وزارة الداخلية ومن ثم فإنه يتم بيع العدد تباعا مع العمل على إستمرار التواصل مع أصحاب المحلات لبيع تلك العدد قبل مواعيد تجديد التراخيص، كما يرجى العلم بأنه قد قامت الشركة بمخاطبة وزارة الداخلية بالعديد من المخاطبات وذلك للتنبيه على	

[اكتب نصاً]

	محلات الذهب لسرعة التوجه للجهات المختصة بالشركة المصرية للاتصالات لإبرام التعاقد معها.	
ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٠) لم نواف بما يفيد قيام الشركة بإعداد وإرسال المصادقات لبعض أرصدة العملاء والأرصدة المدينة والدفع المقدم والأرصدة الدائنة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ للتحقق من صحة تلك الأرصدة فى ذات التاريخ ، على الرغم من طلبها أكثر من مرة وأخرها بخطابنا بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٢٨ . **نوصي بالإلتزام بإرسال المصادقات في المواعيد المناسبة لإمكان التحقق من أرصدة الحسابات المشار إليها في تاريخ إعداد القوائم المالية.**	تم التنبيه بموافاة سيادتكم بتلك المصادقات ومراعاة ذلك مستقبلاً مع العلم بأنه قد تم إعداد مصادقات لكبار العملاء مثل شركات المحمول وغيرها من العملاء الدوليين.	تتابع مع مراعاة إرسال المصادقات لكافة العملاء - بخلاف العملاء المنزلى- والأرصدة المدينة والدائنة بإعتبارها من أهم أدلة الإثبات .
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١١) تضمن رصيد العملاء بعض المبالغ المستحقة بنحو ٥.٩٥ مليار جنيه وقد تبين بشأنها: أ- نحو ٤.٥٦٠ مليار جنيه – بعد خصم مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة- تتمثل في عملاء (خارج مصر – مقاصة – دوائر داخل مصر) ولم نواف بالأسس التى تم الإعتماد عليها فى تسعير الخدمات المقدمة للعملاء على الرغم من مخاطباتنا المتكررة وأخرها خطابنا بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٢٨ الأمر الذى أثر على التحقق من صحة أرصدة العملاء وما يرتبط بها من إيرادات. ب- نحو ١.٣٩مليار جنيه مستحق علي عملاء بقطاعات الشركة المختلفة متوقفة يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٠، منها نحو ٣٥ مليون جنيه طرف العميل الهيئة العامة للطرق والكباري والخاصة بالأعمال المنفذة لخدمة الطرق الإستراتيجية منذ عام ٢٠١٤، ولم يعترف بها العميل ضمن التسوية التي تمت معه خلال عام ٢٠٢٠.	يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي: أ-بالنسبة للأسس التي يتم الإعتماد عليها في تسعير الخدمات فقد سبق وأن تم التوضيح بإنه يتم ذلك وفقا لما نصت عليه اللائحة التجارية من إختصاصات للجنة الخدمات والأسعار ويتم موافاة سيادتكم بكافة ما يتم طلبه طبقا لمدى إمكانية ذلك ، أما في حالة كثرة المستندات أو في بعض الحالات الخاصة فإنه دائما يتم إخطار سيادتكم بأن تلك البيانات مُتاحة للإطلاع ومن ثم فإن إدارة الشركة قامت بإستيفاء كافة المتطلبات المُمكنة وتقديم كامل اتدعم والرد على كافة الإستفسارات الكافية للتحقق من صحة أرصدة الإيرادات وأرصدة العملاء ، وبالنسبة للخطاب المشار إليه والخاص ببعض متطلبات الفحص فقد تم موافاة سيادتكم بكافة البيانات المطلوبة والرد على كافة الإستفسارات خلال اعمال الفحص وبالشكل الكافى لإتمام عملية التحقق من أرصدة العملاء والإيرادات وقد تم افادة سيادتكم من قبل بأن قائمة الاسعار الخاصة بالخدمات المقدمة للعملاء متاحة للاطلاع.	تتابع خلال فحص عام ٢٠٢٣، مع إتخاذ كافة الإجراءات نحو إستيداء حقوق الشركة طرف الغير.

يتعين سرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة لاستيداء تلك المبالغ والتصويب والإفادة.	ب-بالنسبة لأرصدة العملاء بنحو ١.٣٩ مليار جنيه فإنه يتم إتخاذ كافة الإجراءات المُمكنة لتحصين تلك المديونيات من عمل عروض لتخفيض المصاريف الإدارية وعمل قوافل خارجية....إلخ وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر فإنه يتم تضمين تلك الأرصدة ضمن دراسة الخسائر الإئتمانية المحتملة الخاصة بإضمحلال أرصدة العملاء كل ربع مالي ، أما بالنسبة للمبلغ الخاص بهيئة الطرق والكباري فإنه جارى العمل على تسوية الأعمال المنفذة لخدمة الطرق الاستراتيجية من خلال اتفاقيات مع هيئة الطرق والكبارى بعد خصم قيمة الجعل السنوى المستحق على الشركة كما انه سيتم تصويب تلك القيمة بعد التوصل لاتفاق مع الهيئة.	
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٢) وجود بعض أوجه القصور في نظم الضبط الداخلي بشأن منظومة العملاء والإيرادات ، وما يتعلق بها من أرصدة ومتحصلات ومتابعة تلك المتحصلات بما يحفظ حقوق الشركة لدى العملاء وذلك يرجع نتيجة ضعف الترابط بين القطاع المالي والتجاري بالشركة الأمر الذي ترتب عليه وقائع ذات مخاطر عالية ومن مظاهر ذلك ما يلى : أ- وجود مديونيات على بعض عملاء المجتمعات المغلقة غير مثبتة بالسجلات المالية بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٨٦.٥ مليون جنيه يرجع بعضها لعام ٢٠١٧ حيث يتم القيد عند السداد بالمخالفة لأساس الإستحقاق الأمر الذي أظهر حسابات العملاء والإيرادات على غير حقيقتها. ب-إصدار خطابات ضمان لبعض العملاء بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢٠ مليون جنيه قبل الحصول على ما يقابلها من دفعات من العميل لمدد تجاوزت تسعة أشهر الأمر الذي قد يعرض أموال الشركة لخطر الإستيلاء حال وقوع أي خلاف مع العميل وقيامه بتسييل الخطاب. ج-عدم قيام الشركة بفرض غرامات التأخير المنصوص عليها	يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي : أ- بالنسبة لمبلغ ٨٦.٥ مليون جنيه المُشار إليه فهو خاص ببعض عملاء المجتمعات المغلقة (أحد بنود وحدة أعمال المؤسسات والشركات) مع العلم بأنه تم إصدار فواتير بنحو ١٠ مليون جنيه وجاري العمل على إصدار باقي الفواتير وإثبات المديونيات ، كما أن خدمات المجتمعات المغلقة هي محل أعمال لجنة فحص أرصدة عملاء الشركات والمؤسسات وسوف يتم عمل كافة التسويات اللازمة فور إنتهاء اللجنة من أعمالها إن وجدت. ب- بالنسبة لمبلغ ٢٠ مليون جنيه الخاص بخطابات الضمان لبعض العملاء فقد سبق وأن تم التوضيح بإنه يمثل دفعات مقدمة لعقد الإضاءة الذكية لمشروعي الرحاب ومدينتي مع مجموعة طلعت مصطفى والذي يعتبر من أكبر العملاء الذين تتعامل معهم الشركة ومن الصعب حدوث المخاطر المُشار إليها بالملاحظة وقد تم الحصول على المبالغ المقابلة لخطابات الضمان وموافاة سيادتكم بما يفيد ذلك وقد تم التنبيه بمراعاة ذلك مستقبلا.	ضرورة الإلتزام بأساس الاستحقاق لإظهارحسابات العملاء والإيرادات على حقيقتها مع سرعة إنتهاء أعمال اللجنة المشكلة في هذا الشأن، وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء توصياتها مع إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لربط شاشات التحصيل وحسابات المشتركين مع منظومة الحسابات المالية وذلك لاحكام الرقابة ،أما بالنسبة لانفراد قطاع المشغلين فقد جاء رد الشركة متكرر بأنه تم إعادة هيكلة قطاع المشغلين وتقسيمه إلى عدة قطاعات فهو غير موضوعي "حيث أن هذا التقسيم لم يحقق الهدف المنشود لعدم وجود دور فعال للإدارة المالية بالقطاع الأمر الذى يتعارض

بالعقود بالرغم من تأخر بعض العملاء عن سداد المستحقات. د-وجود فروق بين أرصدة حسابات العملاء بإدارة المبيعات والأرصدة الظاهرة بالحسابات المالية نتيجة عدم ربط شاشات التحصيل بسنترالات المناطق بمنظومة الحسابات بالإدارة المالية مما ترتب عليه عدم القدرة على الرقابة على المتحصلات. هـ-استمرار إنفراد قطاع المشغلين بالتحاسب مع عملاء المحمول ودوائر الـ I R U وانحصار دور الإدارة المالية في قيد البيانات التي يوافيه بها القطاع (دون تفاصيل)، والتى تشمل المطالبات الشهرية لكل من المكالمات الدولية والمحلية والتراسل و bit stream لكبار العملاء خاصة فى ظل عدم إرفاق كشوف الحاسب الألى مع مطالبات المكالمات الدولية والمحلية للتحقق من صحتها ومتابعتها بالمخالفة لقواعد الرقابة الداخلية على أعمال العملاء والإيرادات. ونشير إلى أن رد الشركة علي تقاريرنا السابقة بأنه" تم تشكيل لجنة لفحص أرصدة عملاء الشركات والمؤسسات وأنه تم إعادة هيكلة قطاع المشغلين وتقسيمه إلى عدة قطاعات غير موضوعي "حيث أن هذا التقسيم لم يحقق الهدف المنشود لعدم وجود دور فعال للإدارة المالية بالقطاع. **الأمر الذى يتعارض مع توصيات الجهاز وتأكيد لجنة المراجعة عليها.**	جـ- بالنسبه لغرامات التأخير فهى من ضمن أعمال اللجنة المشكلة لفحص أرصدة عملاء الشركت والمؤسسات وسيتم موافاة سيادتكم بما تم اتخاذه من اجراءات بشأنها فور انتهاء اللجنة من اعمالها. د- جارى بحث مدى إمكانية ربط شاشات التحصيل وحسابات المشتركين مع منظومة الحسابات المالية وذلك فور الإنتهاء من أعمال فحص أرصدة للعملاء وما يرتبط بها من ضرائب وتأمينات وعلى الرغم من ذلك فإنه يوجد دورة عمل للمتحصلات يتم فحصها دوريا عن طريق سيادتكم . هـ-بالنسبة لقطاع المشغلين وفيما يخص فصل المهام بالقطاع فقد تم عمل هيكلة لقطاعات المشغلين وكان الهدف الرئيسي منها هو الفصل بين جهات البيع والفوترة والتحصيل حيث أنه تم اعادة هيكلة رئاسة قطاعات المشغلين طبقا للقرار الاداري رقم ٢٨٢٨ بتاريخ ١٩/٨/٢٠١٨ وتم فصل المهام لتلافي أي إنفراد بالأعمال وضمان مستوي رقابة عالي واستمرارا لحرص الشركة على ذلك فقد تم ايضا فصل قطاع فوترة وحسابات العملاء عن قطاعات المشغلين وأصبح يتبع مباشرة السيد الأستاذ / نائب الدولى والمشغلين ليختص بإصدار الفواتير وعمل القفل المالى وعمل حسابات وأرصدة العملاء وذلك منذ بداية ٢٠٢٢ وسيتم مستقبلاً ميكنة الأجزاء الغير مميكنة لخدمات المشغلين.	مع توصيات الجهاز وتأكيد لجنة المراجعة عليها.
<u>ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٣)</u> تبين مخالفة إحدي شركات الاستثمار الرياضي لبنود التعاقد المبرم في ٢٠١٩/١١/٣ مع الشركة بشأن رعاية الشركة المصرية للإتصالات لإستاد السلام we البالغ قيمته التعاقدية ٢٠ مليون دولار تم سدادها بالكامل مقدماً في عام ٢٠١٩ لتنفيذ العقد لمدة ٢٥ عام، إلا أن الشركة المتعاقد معها أنهت	يُرجى التفضل بالعلم بإنه طبقا لإحاطة سيادتكم بالأمر فإنه حاليا يتم الإتفاق بين الشركة المصرية للإتصالات وشركة الاستثمار الرياضي على كيفية تسوية الأمر ومن ثم حصول الشركة على مميزات أخرى عن المبلغ الغير مستغل وسوف يتم موافاة سيادتكم بما تم التوصل إليه فور الإنتهاء من ذلك.	يتعين سرعة إنهاء إجراءات التفاوض كما جاء برد الشركة والتسوية لاستيداء حقوق الشركة طرف الغير.

الرعاية في نوفمبر ٢٠٢٢. ولم يتم حسم ما إذا كان سيتم إسترداد المبلغ غيرالمستغل ، والبالغ نحو ١٧.٥ مليون دولار، أم سيتم الدخول في بدائل أخرى. **نوصي بإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لاستيداء حقوق الشركة، مع إجراء التسويات اللازمة في ضوء ما سيتم حسمه.**		
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٤) تراخى الشركة في استرداد نحو ٢٠ مليون جنيه قيمة تأمينات أعمال لدى هيئة المجتمعات العمرانية إنتهت الشركة من تنفيذها وإدخال الخدمة للمناطق التابعة لها خلال الفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٨ فضلاً عن قيام هيئة المجتمعات العمرانية بخصم نحو ٢٥ مليون جنيه من مستحقات الشركة قيمة غرامات تأخير يرجع تاريخ بعضها الى عام ٢٠١٣. **نوصي بإتخاذ اللازم لاستيداء حق الشركة طرف الغير.**	يرجى العلم بإنه يتم التواصل بشكل دوري مع هيئة المجتمعات العمرانية لتحصيل تلك المستحقات وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر فقد تم تضمين أرصدة التأمينات الخاصة بهيئة المجتمعات العمرانية ضمن دراسة الإضمحلال الخاص بالأرصدة المدينة وتطبيق نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة عليها تطبيقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧.	سيتم المتابعة مع إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة نحو إستيداء حقوق الشركة طرف الغير.
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٥) مازال حساب مدينين الضريبة على (القيمة المضافة عملاء) ظاهراً بنحو ٨١.٧ مليون جنيه (رصيد متوقف ومرحل منذ سنوات سابقة) على الرغم من قيام إدارة الحجز الإداري بتحصيل بعض تلك المديونيات التي ترجع إلى سنوات سابقة. **نوصي بإجراء التصويب اللازم بتحميل المبلغ علي حساب العملاء ومراعاة ما تم تحصيله عن طريق الحجز الإداري.**	يُرجى العلم بإن المبلغ المذكور سيتم فحصه وإجراء التسويات اللازمة ضمن أعمال لجنة فحص أرصدة العملاء	يتابع خلال فحص عام ٢٠٢٣.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٦) عدم كفاية مخصص المطالبات المكون بنحو ٧٢ مليون جنيه بنسبة ٢٥% فقط من مستحقات هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات عن الرسوم المستحقه للهيئة عن جانب من إيرادات الشركه عن عامى ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ والبالغة نحو ٢٨٨ مليون جنيه نتيجة لعدم حسم الخلاف بين الشركة والهيئة حتى تاريخه، علماً بأن دراسة المخصص المكون لا تتضمن قيمة بعض المبالغ قامت الشركة بخصمها من الإيرادات. **نوصي بدراسة تدعيم المخصص فى ضوء وجود بعض المبالغ المخصومة من الإيرادات.**	يُرجى العلم بإنه تم إعداد خطاب للسيد الدكتور / وزير الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات للنظر فى إعتماد إعفاء الإيرادات الخاضعة لرسوم الهيئة من بنود الإيرادات الواردة بملاحظة سيادتكم وسوف يتم عمل التسويات اللازمة فور الرد من سيادته وتطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر فإنه تم تكوين مخصص بنسبة ٢٥% بنحو ٧٢ مليون خلال الربع الرابع عام ٢٠٢٢ وذلك طبقاً لرؤية الجهات المختصة بالشركة.	نوصى بإتخاذ اللازم في ضوء ما يتم الوصول إليه من تفاوض في هذا الشأن.
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٧) لم يتم حتى تاريخه تسوية الخلاف بين الشركة المصرية للاتصالات وشركات الكهرباء بنحو ٣٤٤.٣ مليون جنيه والذي يمثل قيمة فروق التحاسب عن الفترة من عام ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩/٦/٣٠، على الرغم من صدور كتاب جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك فى ٢٠١٩/٤/٩ بأحقية الشركة المصرية للإتصالات في استرداد تلك الفروق وحقها في إقامة دعوى لاسترداد تلك الفروق خلال ثلاث سنوات. **نوصي بسرعة إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإستيداء حقوق الشركة.**	يُرجى العلم بإنه قد تم إقامة دعاوى قضائية على بعض الشركات ومازالت متداولة والبعض الآخر مازالت إجراءات التفاوض مستمرة للحصول على مستحقات الشركة	نوصى بسرعة موافاتنا بالموقف القانونى الحالى للقضايا التى قامت الشركة برفعها ضد بعض الشركات ، وما تم من إجراءات تفاوض مع البعض الاخر وإنهائها قبل انتهاء المواعيد القانونية حفاظا علي حقوق الشركة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٨) استمرار تضمين كل من الحسابات المدينة، والدائنة أرصدة مرحلة منذ سنوات سابقة بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٤٦٤ مليون جنيه،٤١٦.٦ مليون جنيه علي الترتيب يرجع تاريخ بعضها إلى عام ١٩٨٤ دون تسوية، وقامت الشركة بتشكيل لجنة لدراسة ذلك ولم يحدد لها تاريخ لإنهاء أعمالها. **نوصي بحصر وبحث كافة الأرصدة المدينة والدائنة وسرعة إنهاء أعمال اللجنة المشكلة لدراسة تلك الأرصدة، وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما تسفر عنه اللجنة من توصيات مع مراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.**	يُرجى العلم بإنه قد صدرت تعليمات بتشكيل لجنة لفحص كافة الأرصدة المدينة والدائنة على مستوى الشركة وقد تم تسوية العديد من المبالغ خلال أعوام ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ وجاري العمل على إستكمال أعمال اللجنة وتسوية المبالغ الواجب تسويتها بالأرصدة المدينة وذلك بعد إستيفاء المستندات وإتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك ، وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر فقد تم تكوين إضمحلال للعديد من تلك الأرصدة ضمن دراسة الإضمحلال في الأرصدة المدينة الأخرى.	سرعة إنهاء أعمال اللجنه بشأن المبالغ المشار إليها وإجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء توصياتها مع العمل على وضع الضوابط لمنع تراكم الأرصدة المدينة والدائنة .
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٩) لم يتم تحميل حساب المصروفات بنحو ٥٦.٣ مليون جنيه نتيجة الخطأ فى حساب إستهلاك تراخيص الترددات ورخصة ٢G الخاصة بشبكة المحمول وكذا الخطأ فى حساب الإهلاك ببعض عقود الدعم الفنى ،وعلى العكس من ذلك تم تحميل المصروفات بالزيادة بنحو ٣٤.٢٥ مليون جنيه قيمة الخطأ بحساب الإهلاك لبعض عقود الدعم الفنى ،وقيمة الفرق بين تكلفة رسائل SMS تجوال عن شهر ديسمبر ٢٠٢٢ لأحد شركات المحمول . **نوصى بحصر كافة الحالات المماثلة وإجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن.**	فيما يتعلق برخصة الترددات ورخصة ال ٢G فيرجى العلم بأنه جارى مراجعة بنود الترخيص مع الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات وسيتم اتخاذ اللازم فى ضوء ما سيتم التوصل إليه ، أما فيما يتعلق بعقود الدعم الفنى فيرجى العلم بأنه تم إحتساب الإهلاك من تاريخ بدء التعاقد طبقا لأمر الشراء وفقا للتعليمات المالية المنظمة لرسملة عقود الدعم الفنى ، أما بالنسبة للفرق بين تكلفة رسائل SMS تجوال عن شهر ديسمبر ٢٠٢٢ فقد تم عمل التسويات اللازمة خلال الربع الأول ٢٠٢٣ .	بالنسبة لرخصة الترددات ورخصة ال ٢Gتتابع فى ضوء مراجعة بنود الترخيص مع الجهاز القومى لتنظيم الإتصالات ،أما بالنسبة لعقود الدعم الفنى فإنه يتم إحتساب الإهلاك من تاريخ أول فاتورة خاصة بالتشغيل وليس من تاريخ بدء التعاقد كما ورد برد الشركة.

[اكتب نصاً]

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٠) لم تتأثر نتائج أعمال الشركة بما يخصها من تكاليف وإيرادات بقيمة ما تم تنفيذه من عمليات توريد وتركيب مهمات خاصة ببعض المشروعات المبرم بشأنها تعاقد مع الشركة العربية للمشروعات والتطوير العمراني، حيث تم إثبات التكلفة وما تم سداده من العميل ضمن حسابي الأرصدة المدينة والدائنة بمبلغي نحو٢٦٧.٥ مليون جنيه،١٩٥مليون جنيه علي الترتيب بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيرادات من العقود مع العملاء. **نوصي بحصر ما تم تنفيذه وإجراء التصويب اللازم في ضوء ما يقضي به معيار المحاسبة المصري المشار إليه.**	يُرجى العلم بإنه جاري فحص الموقف التنفيذي للمشروع مع الجهات الفنية وذلك للوقوف على التنفيذ الفعلى للمشروع لإثبات إيرادات المشروع وذلك فى ضوء التزامات الشركة المصرية للاتصالات طبقاً لبنود هذا النوع من التعاقد فأنه يتم الإعتراف بصافى الإيرادات الخصه بتلك العقود وذلك فور الإنتهاء من تنفيذ كافة إلتزامات الشركة المصرية للإتصالات وسيتم الإعتراف بتلك "إيرادات طبقا للتعاقد فور الإنتهاء من تنفيذ جميع التزامات الشركة التعاقدية.	يتعين حصر ما تم تنفيذه من المشروع مع الجهات الفنية، وضرورة إجراء التصويب اللازم في ضوء ما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) .
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢١) لم تتحقق من صحة قيمة بعض الإيرادات من كوابل الإتصال البالغة نحو ٤٥٣ مليون جنيه، لعدم موافاتنا بالمستندات المؤيدة للتحقق من التحاسب على خدمات مربوطة داخل السنترالات بقطاعات التراسل على مستوى الجمهورية بدون أوامر شغل لتلك الدوائر، فضلاً عن عدم ذكر تاريخ تشغيل معظم الدوائر وعدم وجود أوامر الشغل لبعض الدوائر، رغم تكرار طلبنا لتلك البيانات حتى خطابنا في ٢٠٢٣/٢/٢. وتجدر الإشارة إلي أنه تم إتخاذ قرار بتشكيل لجنة من كافة الأطراف المعنية بالشركة لمراجعة قطاع دعم مبيعات المؤسسات، والشركات للتحقق من كافة أرصدة العملاء به وبالتالي من إيرادات تلك الشركات والمؤسسات التي تصب بقطاع غرب القاهرة، وقد سبق إبلاغ الشركة ببعض الملاحظات في هذا الشأن بموجب تقريرنا الصادر برقم (٧٢٠) في ٢٠٢٢/٩/١٢. **نوصي بسرعة إنهاء أعمال اللجنة وموافاتنا بما إنتهت إليه من توصيات وإتخاذ اللازم نحو تلافى أوجه القصور المشار إليها مع إجراء المساءلة اللازمة في هذا الشأن.**	جاري العمل على إتخاذ ما يلزم لإنتهاء أعمال اللجنة من أعمالها وسوف يتم موافاة سيادتكم بنتائج أعمالها فور إعتمادها من السيد المهندس/العضو المنتدب والرئيس التنفيذي.	يتعين إتخاذ اللازم نحو تلافى أوجه القصور المشار إليها مع إجراء المساءلة اللازمة في هذا الشأن.

[اكتب نصاً]

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٢) تضمنت الإيرادات بعض المبالغ التقديرية وقد بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٣٢ مليون جنيه تتمثل في: أ- نحو ٢٠ مليون جنيه قيمة بيع مخلفات الشركة مقابل مسحوبات أحد العملاء من الكوابل النحاسية خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٢. ب- نحو ١٢ مليون جنيه خدمات رسائل SMS المقدمة من الشركة المصرية للإتصالات لشركة WE DATA حيث تم تحديد المبلغ بصورة تقديرية لعدم اشتمال نظام التشغيل الخاص بشبكة المحمول على نظام التحاسب ولم يتم إصدار فواتير لشركة WE DATA بقيمة هذه الخدمة وذلك لعدم إجراء المطابقات اللازمة في هذا الشأن. **نوصي بسرعة إتخاذ اللازم بإجراء المطابقات اللازمة في هذا الشأن لإظهار الحسابات على حقيقتها.**	يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي: أ- بالنسبة لقيمة بيع مخلفات سحب الكوابل النحاسية بنحو ٢٠ مليون جنيه فقد تم عمل التسويات اللازمة بعد إجراء المصادقة مع شركة كوين التابعة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية وذلك في شهر يناير عام ٢٠٢٣. ب- بالنسبة لخدمات رسائل SMS المُقدمة لشركة WE Data فإنه جاري وضع نظام تحاري مناسب لمحاسبة شركة WE Data وسيتم عمل التسويات اللازمة فور الإنتهاء من ذلك ، وتطبيقا لمبدأ الإستحقاق فإنه تم تعلية الإيرادات بشكل تقديري لحين الفحص والتسوية.	يتابع لدي فحص عام ٢٠٢٣، كما نوصي بسرعة إتخاذ اللازم بشان خدمات رسائل SMS وإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن والإفادة .
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٣) لم تقم الشركة بتعلية الإيرادات ببعض المبالغ منها نحو٥ مليون جنيه قيمة التعويض المقرر للشركة طبقاً لإتفاقية التسوية النهائية المحررة في ٢٠٢٢/٨/٤ بشأن إنشاء شبكة الإتصالات مع أحد الشركات وذلك بالمخالفة لما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨)الإيراد فقرة (١٠٨) . **نوصي بإجراء التصويب اللازم واستيداء التعويض المشار إليه.**	جاري عمل التسويات اللازمة وتحصيل المبلغ المذكور خلال الربع الأول ٢٠٢٣	تتابع لدي فحص عام ٢٠٢٣.
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٤) تم تقييم (استثمارات أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل) والبالغة نحو ٧٤.٨٥٦ مليون جنيه بالتكلفة وذلك بالمخالفة لما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية. **نوصي بالإلتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه .**	يرجى العلم بأنه لم تقم الشركة بتقييم رصيد الإستثمار لعدم الجدوى الإقتصادية لتقييم تلك الإستثمارات وتقوم الإدارة التنفيذية بإعداد إضمحلال فى رصيد الإستثمار فى حالة وجود مؤشرات إنخفاض فى قيمة الإستثمار.	يتعين الإلتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) فى هذا الشأن.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا نورد ما يلي :- ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١) تم جرد جانب من الأصول الثابتة بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وقد قمنا بالإشراف على جانب من أعمال الجرد في حدود الإمكانيات المتاحة ، وقد أسفر إشرافنا عن وجود بعض الملاحظات المتكررة تم إبلاغها للشركة بموجب كتابنا رقم (٨١) بتاريخ ٢٠٢٣/١/٣١، والتي أثرت على أعمال الجرد ولم نواف بالرد حتى تاريخه ، ومنها ما يلي :- أ- عدم قيام الشركة بإجراء المطابقات اللازمة بين محاضر جرد الأصول الثابتة وسجلات الأصول في ٢٠٢٢/١٢/٣١. ب- استمرار وجود العديد من الأصول المستغنى عنها والتي تشكل أعباء تخزينية على الشركة فضلا عن عدم التخلص منها بالبيع أو التأجير لتحقيق منافع اقتصادية للشركة. **نوصي بإجراء المطابقات اللازمة بين محاضر الجرد وما هو مثبت بالسجلات، وحصر كافة الأجهزة والأصول المستغنى عنها والتي خرجت من الخدمة، وسرعة التصرف فيها بما يعود بالنفع على الشركة.**	يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي: -فيما يتعلق بمطابقة جرد الأصول لعام ٢٠٢٢ ، قامت الشركة بمطابقة نتائج أعمال الجرد " شهادات البارز والعجز " مع دفاتر وسجلات الأصول الممسوكة بالإدارة العامة للأصول الثابتة حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠وهو آخر بيان للإضافات والإستبعادات الذي تم إبلاغه لإدارات الأصول الثابتة بالمناطق والقطاعات حيث تم تسوية الفروق الناتجة (العجز) للأصول التي تم تخريدها والتي وردت ضمن محاضر جرد الأصول بالدفاتر والسجلات المالية والتي ظهرت في ميزان شهر ديسمبر ٢٠٢٢. -أما فيما يخص الأصول المُستغنى عنها فإنه جاري إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي من شأنها التصرف في تلك الأصول بأعلى منفعة ممكنة.	يتعين إجراء المطابقات لجرد الأصول مع المثبت بالدفاتر والسجلات في ٢٠٢٢/١٢/٣١،مع سرعة إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن التصرف فى الأصول المستغني عنها.
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢) وجود قصور فى بعض البيانات الفنية وسجلات الأصول الثابتة والسجلات المالية ومن مظاهر ذلك ما يلي: عدم تضمين سجلات الأصول أى تحليلات للسعات والفرعات ومحطات الإنزال الخاصة بكابل مينا البحرى البالغ قيمته نحو١.٠٣٩ مليار جنيه منذ عام ٢٠١٨ للوقوف على صحة الاستبعادات من حساب الأصول، فضلاً عن عدم إدراج السعات الناتجة عن مشروع ALMESH NET WORK - لربط محطات الإنزال الخاصة بالشركة والبالغ قيمته نحو٩٥ مليون جنيه إحكاما للرقابة عليها ، للوقوف على صحة الاستبعادات من حساب الأصول. عدم استيفاء سجل الأصول الثابتة بكافة البيانات التفصيلية	يرجى التفضل بالعلم بالآتي : بالنسبة لمشروع ALMESH NET WORK فقد سبق وأن تم التوضيح والرد على سيادتكم بإنه عبارة عن شبكة تراسلية أرضية تستخدم للربط الداخلى بين محطات الإنزال وتستخدم في العديد من الأغراض سواء الخاصة بالعملاء الدوليين أو غيرها وبالتالى عند إبرام أى عقود خاصة بالكابل البحرى " سعات IRU " يتم تقدير تكلفة تنفيذ تكاليف الربط التراسلى وإدخالها من ضمن تكلفة الاستبعاد. أما بالنسبة لكابل مينا فيرجى العلم بأنه مدرج بالسجلات كافة البيانات التفصيلية " السعات " للكابل حيث يتم إستبعاد الدوائر والسعات طبقاً للبيان الوارد من الجهة الفنية المدرج	جاء رد الشركة متكرر منذ عدة سنوات في هذا الشأن ونوصي بالعمل علي تلافي أوجه القصور لسجلات الأصول الثابتة لإحكام الرقابة، وبالنسبة للأصول المقيدة إجمالياً فقد جاء رد الشركة متكرر منذ عدة سنوات في هذا الشأن ونوصي بدراسة الأمر والعمل علي إتخاذ الإجراءات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه الدراسة.

وذلك نتيجة لقيد معظم الأصول المضافة خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٤ بصورة إجمالية مما ترتب عليه عدم إجراء المطابقات اللازمة بين سجلات الأصول والأصول الموجودة فعليا. **نوصي بإجراء التصويب اللازم لتلافي أوجه القصور بسجلات الأصول الثابتة لإحكام الرقابة عليها، حتى يمكن التحقق من صحة قيمة الأصول الثابتة المدرجة بالسجلات والظاهرة بالقوائم المالية.**	به " سعة الدائرة ، تكلفة الدائرة ، سعر الخدمة ، الشركة ، نوع الكابل " كما يرجى العلم بأنه يتم إرسال بيان بالسعات الكلية للكوابل الدولية إلى السادة مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات للأطلاع عليها. أما بالنسبة للأصول التي تم تسجيلها بصورة إجمالية فإنه توجد صعوبة فى إستيفاء قيمة بعض الأصول المضافة خلال الفترة من ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٤ التى تم قيدها بشكل إجمالى والتى تم أهلاكها بالكامل بالسجلات.	
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٣) عدم وجود سجلات تحليلية مرتبطة بمنظومة الحسابات المالية لأرصدة العملاء وأرصدة التأمينات الخاصة بها. **نوصي ببحث أسباب ما تقدم وإتخاذ اللازم في هذا الشأن مع إنشاء سجلات تحليلية للعملاء وللتأمينات إحكاما للرقابة عليها.**	يرجى التفضل بالإحاطه بأنه يوجد تحليل لأرصدة تأمينات العملاء على الشاشات على مستوى كل عميل وهي مطابقة لأرصدة الإدارات المالية،كما أنه يتم المطابقة بشكل دوري لأرصدة التأمينات بين العلاقات التجرية والإدارات المالية.	لم يتطرق رد الشركة بشأن وجود سجلات تحليلية لأرصدة العملاء مرتبطة بمنظومة الحسابات المالية من عدمه ، ويتابع ما ورد بالرد بشأن السجلات التحليلية لأرصدة تأمينات العملاء لدي فحص عام ٢٠٢٣.
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٤) استمرار الشركة في الإستثمار في شركات[1] لم تجن عنها أية عوائد نقدية وتحمل عنها خسائر إضمحلال بنحو ٣٤.٢ مليون جنيه. **نوصي ببحث أسباب ما تقدم وإتخاذ اللازم فى هذا الشأن مع ضرورة إعادة النظر فى جدوى الاستمرار فى الاستثمارات المذكورة.**	يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي : أن محفظة الإستثمار بالشركة ككل تحقق عوائد جيدة حيث أن قيمة محفظة الإستثمارات بحوالى ٦.٧٧ مليار جنيه وأن نسبة الإستثمارات الناجحة بها والتى تدر عوائد على مستوى مجموعة المصرية للإتصالات تقدر بنسبة أكثر من ٩٨% إلا أن وجود بعض الإستثمارات الصغيرة والتى تمثل نسبة حوالى ٢% من إجمالى الإستثمارت والتى لا تحقق اى عوائد، وطبقاً لإستراتيجية الشركة فيما يخص التعامل مع الشركات المستثمر فيها وقرارات مجلس إدارة الشركة فى هذا الشأن فإنه سيتم التخارج من الاستثمارات التي لا تدر	إن قيمة الإستثمارات فى تلك الشركات المشار إليها بالملاحظة تمثل نحو ٣٥% من إجمالى قيمة الإستثمارات المتاحة للبيع مما يتعين معه إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ توصيات لجنة الإستثمار فى هذا الشأن مع موافاتنا بالموقف الحالى لجميع الشركات والقوائم المالية الخاصة بشركة الثريا .

[1] - العربية لتصنيع الحاسبات ،المصرية لصناعة المعدات التليفونية ، النيل ،الثريا ،الوطنية للتليفون المحمول.

	عوائد تباعاً طبقاً لتوصيات لجنة الاستثمار بالشركة علماً بأن تلك الشركات تم تكوين إضمحلال لها بنسبة ١٠٠ %. - بالنسبة للشركة العربية لتصنيع الحاسبات فيرجى العلم بانه تم انقاد مجلس إدارة بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٢٣ وتم اعتماد القوائم المالية لعام ٢٠٢٢ وتفويض رئيس مجلس الإدارة للدعوة لعقد الجمعية العامة للشركة وسيتم تحديد موقف الشركة المصرية للاتصالات من التخارج من الشركة العربية لتصنيع الحاسبات بناء على الأداء المالي للشركة بما يحقق اعلى عوائد للشركة المصرية للاتصالات وسيتم موافاتكم بالقوائم المعتمدة فور ورودها. -بالنسبة لشركة كويكتيل يرجى التفضل بالإحاطة أنه فى ضوء صدور الحكم المشار إليه بشهر إفلاس شركة كويك تيل فإنه حتى تاريخه لم يتم الإنتهاء من إجراءات التصفية عن طريق المصفى القضائى حيث تم تغيير المصفى بأخر ويتم حاليا دراسة الموقف وفور إنتهاء تلك الإجراءات سوف يتم عمل اللازم لبيان أثر ذلك على إستثمار الشركة المصرية للاتصالات فى شركة كويك تيل . - بالنسبة لشركة النيل فإن الشركة تحت التصفية منذ ٣٠/٨/٢٠٠٩ بناء علي الجمعية العمة غير العادية المنعقدة بذلك التاريخ، وفي انتظار الانتهاء من تلك الإجراءات. -بالنسبة للشركة الوطنية للمحمول يرجي العلم بأنه قد تمت الموافقة في ١٠/١/٢٠٠٥ على مساهمة الشركة المصرية للاتصالات في انشاء الشركة الوطنية للتليفون المحمول بنسبة ٥٠% وذلك كأحد البدائل للدخول في سوق المحمول بعد التنازل عن رخصة الشبكة الثالثة لخدمة المحمول في ٢٠٠٣، في حين أنه نظراً لإستحواذ الشركة المصرية للاتصالات علي نسبة بشركة فودافون وهي ٤٤,٩٥ % بشكل مباشر، الامر الذي يعتبر انتفاء للغرض الذي أنشأت من أجله الشركة علماً بأن الشركة الوطنية لم تمارس أي	

	نشاط ولم يتم صدور أيه قوائم مالية لها. - بالنسبة لشركة الثريا فيرجى العلم بان الشركة قد تحسن أدائها وبدات تجني أرباح منذ عام ٢٠٢١ حيث بلغ صافي الربح في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ١.٢٦٧ ألف دولار امريكي وفي إنتظار معرفة أداء الشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ حيث لم يتم موافاتنا بالقوائم المالية المعتمدة حتى الأن وسيتم موافاتكم بها فور ورودها.	
ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٥) وجود مبالغ متحفظ عليها لدى البنوك منذ سنوات بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٤٢.٧ مليون جنيه منها (نحو ٣١ مليون جنيه غير مربوطة كودائع وأوعية إدخارية مما أضاع على الشركة الاستفادة من عوائد تلك المبالغ، ونحو ٨ مليون جنيه مبالغ محتجزة بمنطقة الدقهلية)، كما نشير إلى عدم وقوفنا على أسباب عدم تنفيذ بعض الأحكام الصادرة برفع الحجزعن مبالغ بنحو ٤.٢ مليون جنيه منذ عام ٢٠١٢. ويتصل بما سبق عدم قيام الشركة بالإفصاح ضمن الإلتزامات المحتملة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ عن مبلغ نحو ٩مليون جنيه قيمة الحجز الموقع على حسابات الشركة بكل من "البنك العربي" و"بنك أبو ظبي الأول". **نوصي ببحث أسباب ما سبق الإشارة إليه وسرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن.**	يُرجى العلم بالآتي : - بالنسبة للحجوزات الإدارية من بعض الجهات الحكومية علي بعض أرصدة الشركة بالبنوك المختلفة فإنها حجوزات قديمة تم اتخاذ الإجراءات القانونية حيالها وقد صدر العديد من الأحكام لصالح الشركة بعضها أصبح نهائياً وجارى استخراج الصيغ التنفيذية لها وإعلانها والتنسيق مع البنوك لرفعها، كما يُرجى العلم بإن عملية ربط الحجوزات كودائع هي عملية ليست إلزامية ولكن تقوم بها بعض البنوك طبقا للقواعد والإجراءات الخاصة بها. - أما بالنسبة لمبلغ الـ ٩ مليون جنيه فيرجى العلم بأنه لم يتم توقيع الحجز فعلياً على تلك المبالغ نظراً لعدم وجود أرصدة بقيمة تلك المبالغ فى البنوك المشار اليها ، كما أن بعضها يتم تحديده بشكل تقديري من الجهات الحجزة ومن ثم فإنه من الأنسب عدم إدراجه ضمن الإلتزامات المحتملة.	نوصي بسرعة إتخاذ اللازم للحصول على الصيغ التنفيذية التي صدرت لصالح الشركة في هذا الشأن، علما بان الرد لم يتطرق إلى ما تم الإشارة اليه بالنسبة للحجوزات غير المربوط بها ودائع، أما بالنسبة للمبلغ ٩ مليون يتعين الإلتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ في هذا الشأن.
ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٦) تضمنت أرصدة الشركة بالبنوك قيمة شيكات مسحوبة ولم تصرف بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٤.٤ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠١٤، ونشير إلى نص المادة (٥٣١) من قانون التجارة رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩ المعدل بالقانون رقم (١٥٦) لسنة ٢٠٠٤ على أن " تتقادم دعاوى رجوع الملتزمين بعضهم على البعض الأخر بمضي سنة من اليوم	جاري تسوية كافة الشيكات التي مر عليها أكثر من عام خلال الربع الأول ٢٠٢٣.	تتابع لدي فحص عام ٢٠٢٣.

الذي أوفى فيه الملتزم قيمة الشيك أو من يوم مطالبته قضائيا بالوفاء ". **نوصي بالبحث والدراسة في ضوء نصوص القانون المشار إليه بعاليه.**		
<u>موضـــــــــوعات أخري :</u> <u>ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١)</u> لم نقف على أسباب قيام الشركة المصرية للإتصالات بتجديد التعاقد لمدة ثلاث سنوات مع شركة "CNE " للقنوات بدءً من ٢٠٢١/١/١ ينتهي في ٢٠٢٣/١٢/٣١ بشروط مجحفة لها، بالرغم من عدم تحقيق عدد المشتركين المستهدف بالعقد الأول المنتهي في ٢٠٢٠، حيث بلغت نسبة المحقق إلى المستهدف من العقد الأول نحو ٤.٥ % فقط وبلغت قيمة العقد الجديد عن الفترة من٢٠٢١/٧ حتى ٢٠٢٢/٩ نحو ١٦.٨ مليون جنيه لم يتحقق عنها سوي نحو ١.٥ مليون جنيه فقط كإيراد. ونشير في هذا الصدد إلي تضمين العقد الجديد لبعض الشروط منها (تلتزم الشركة المصرية ببيع خدمات"CNE " لعدد ٢٥ ألف مشترك كحد أدني خلال مدة التعاقد وأن تسدد الشركة عن ذلك العقد ما يعادل نحو ٢.٣٥٠ مليون دولار، وكذا زيادة تكلفة المشترك الواحد من ٥٤ دولار بالتعاقد الأول ليصبح نحو ٩٤ دولار بالتعاقد الجديد بنسبة زيادة قدرها ٧٤%) بدون أيه مبررات لتلك الشروط. فضلا عن قيام الشركة بالتعاقد مع بعض الشركات الأخرى على تقديم خدمات IPTV والتى لم تحقق العائد المرجو منها. **نوصي بضرورة موافاتنا بأسباب تجديد التعاقد المشار إليه بالرغم من تدني الإيرادات المحققة منه وتنشيط عمليه التسويق، وإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتصويب الوضع خاصة في ظل إرتفاع سعر الدولار وعدم وجود نظام تجاري عادل.**	يرجى التفضل بالإحاطة بإن الشركة لم تتمكن حتي تاريخه من تقديم الخدمة بالشكل المطلوب نظراً لعدم وجود نظام تجاري عادل من حيث تكلفة تقديم الخدمة الخاصة بالقنوات المشفرة وخاصة قنوات Bein Sport حيث تصر شركة CNE علي تقديم أسعار مبالغ فيها ، كما ترفض التعاقد المباشر بين الشركة المصرية للاتصالات وشركات القنوات المشفرة بحجة إنها الوكيل الوحيد . علي الرغم من عدم وجود ذات نفس النموذج التجاري مع باقي المشغلين و الذين يقوموا بالتعاقد المباشر مع مقدمي القنوات المشفرة.	نوصي بسرعة إتخاذ اللازم في هذا الشأن بما يعود بالنفع علي الشركة فى ضوء تدنى العائد المحقق من الشركة المذكورة .

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢) عدم قيام الشركة بالاستغلال الأمثل لباقي قيمة الدفعة المسددة لإحدى شركات المحمول والخاصة بخدمات التجوال المحلى والبالغ قيمتها نحو ١١٦ مليون جنيه، من خلال تقديم عروض ترويجية للعملاء.	قامت الشركة بتقديم عروض ترويجية في الحدود المقبولة تنظيميًا لدى الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات ، بهدف تحقيق أعلى إستغلال لأحجام المدفوعات الملتزم بها لخدمات التجوال المحلي في ضوء التعديل الاخير للاتفاقية في يونيو ٢٠٢٢ والتي قد جائت بهدف تقليص الإلتزامات التجارية الأخيرة في الإتفاقية الأساسية الموقعة عام ٢٠١٧ وتعديلها عام ٢٠١٨، وقد نجح هذا التعديل الأخير بالفعل في تقليص حجم الإلتزام الغير مستغل بشكل كبير لتكون فقط ١١٦ مليون جنيه بنسبة ٢% من حجم الإتفاقية منذ بدايتها عام ٢٠١٧ وهو ما نراه جيدا في هذا النوع من العقود المبنية على المخاطرة في طبيعتها في مقابل سعر مميز واستثنائي . الأمر الذي يؤكد على نجاح الشركة في تقليص المدفوعات عبر بذل العناية وأخذ كافة التدابير التجارية والإقتصادية على مدار الإتفاقية وجاري محاولة الإستفادة من القيمة الغير مستغلة عن طريق التفاوض مع الشركة المُقدمة لخدمات التجوال المحلي.	نوصي بسرعة إتخاذ اللازم لإنهاء إجراءات التفاوض مع الشركة المقدمة لخدمات التجوال المحلي بما يعود بالنفع والإستفادة من إستغلال كافة القيم وتقليص حجمها.
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٣) بلغت أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٣٠.٧٤٤ مليار جنيه (مقابل نحو ١٦.٢٦٣ مليار جنيه في ٢٠٢١/١٢/٣١) بزيادة قدرها نحو ١٤.٤٨١ مليار جنيه (مستحق منها ١٠.٣٥٤ مليار جنيه خلال العام الحالي ، منها ما يعادل نحو ٢٦.٢٦٥ مليار جنيه بالعملات الأجنبية) تحملت الشركة فوائد مدينة عنها خلال العام المالي الحالي بنحو ١.٠٢٤ مليار جنيه ودمغه نسبيه بنحو ٤٠.٤ مليون جنيه . **نوصي بإعداد الدراسات اللازمة للحد من الإعتماد علي مصادر التمويل الخارجية درءاً لتكبد الشركة أعباء تمويلية**	يرجى العلم بأنه ترجع أسباب الزيدة الرئيسية في رصيد القروض والتسهيلات الإئتمانية إلى الزيادة في أسعار صرف الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبيه نتيجة التعويم الجزئي للجنيه بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٢٢ وففي نهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٢ والذي ظهر أثره فقط على قائمة الدخل نتيجة إعادة التقييم ، أما بالنسبة لقائمة التدفقات النقدية فلا يوجد أثر سلبي عليها وذلك يرجع إلى أن الشركة تقوم بسداد إلتزاماتها الدولارية من مواردها الذاتية. أما بالنسبة لإعتماد الشركة على التمويل عن طرق القروض والتسهيلات فيرجع ذلك إلى مشاركة الشركة بشكل أساسي	يتعين إعداد الدراسة اللازمة للحد من إعتماد الشركة علي مصادر التمويل الخارجية والإعتماد علي جزء من مصادر التمويل الداخلية بالشركة درءاً لتكبد أعباء وفوائد تمويلية في ضوء إرتفاع أسعار الصرف الأجنبية.

متزايدة في ضوء إرتفاع كل من أسعار الصرف والفوائد التمويلية .	في تنفيذ مشروعات الدولة القومية الخاصة بالتحول الرقمي وإنترنت المدارس والحكومة الرقمية وغيرها من المشروعات بالإضافة لمشروعات الشركة المختلفة والتي لا يمكن تمويلها من موارد الشركة الذاتية او عن طريق حقوق الملكية فقط.	
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٤) بلغ إجمالي المبالغ المنصرفة علي مشروع نادي الشركة بالمعادي مبلغ نحو ٨٤٥ مليون جنيه وقد تبين بشأنه ما يلي: أ- لم نواف حتي تاريخه بما تم من الإجراءات اللازمة لتقنيين وضع أرض النادي ، وذلك لمخالفة الشركة لبناء نادي علي الأرض المخصصة لها منذ عام ١٩٥٥ لإقامة محطة لاسلكية وفى حالة مخالفة ذلك الغرض ترد الأرض إلى مصلحة الأملاك الأميرية وذلك وفقا لما هو وارد بمحضر الاستلام فى ١٩٥٥/١٢/١٧ وكذا الأرض الملحقة بالنادى. ب- قامت الشركة بالتعاقد مع بعض الجهات لتنفيذ مشروع إنشاء نادي الشركة بلغ قيمته نحو ٩٣٩ مليون جنيه على مرحلتين، شاملة نحو ٣٠٦ مليون جنيه قيمة الأعمال الإضافية، بدون دراسات الجدوى اللازمة لذلك، فضلاً عن التأخر في إتمام التنفيذ حيث بلغت قيمة الأعمال المنفذة نحو ٦٤٦ مليون جنيه بنسبة ٧٣% من إجمالي قيمة المرحلة الثانية من التعاقد البالغة نحو ٨٨١ مليون جنيه بالمخالفة لبنود التعاقد المشار إليه والمقرر إنتهاء الأعمال فى ٢٠٢١/٥/٣٠. **نوصي بضرورة موافاتنا بأسباب ما سبق وما إتخذته الشركة من إجراءات بشأن تقنيين الأرض المشار إليها.**	يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي : بالنسبة لملكية أرض النادي فقد سبق التوضيح لسيادتكم وموافاتكم بكافة المستندات التي تؤكد ملكية الشركة للأرض وما يفيد قيام الشركة بالعديد من التصرفات العقارية من خلال الشهر العقاري. بالنسبة لأسباب التأخر في تنفيذ إنشاءات نادى المعادى فيرجى العلم بإن جهة تنفيذ الإنشاءات هى الهيئة الهندسية بالقوات المسحلة والتى توقفت عن إستكمال الإنشاءات لفترة طويلة نظرا للظروف الأمنية التى كنت تمر بها البلاد فى الفترة من ٢٠١١ وما بعدها وإنشغال الهيئة والقوات المسلحة بتأمين البلاد وتنفيذ المشروعات القومية الكبرى فى التوقيتات المطلوبة ، وحرصا على إستكمال باقي الأعمال فقد تم إغلاق التعاقد مع الهيئة الهندسية على ما تم تنفيذه والتعاقد مع شركات أخرى للإنتهاء من تنفيذ باقى الإنشاءات لدخوله الخدمة والإستفادة من جميع خدماته.	لم نواف بالمستندات المؤيدة لتقنين وضع الأرض المشار إليها. وبالنسبة للتأخر فى تنفيذ مشروع النادى نوصي بموافاتنا بالموقف الحالي لما تم الإنتهاء اليه من مراحل تنفيذ المشروع، والبرنامج الزمني المتوقع لإنهاء كافة تنفيذ المراحل لما يعود علي الشركة بالنفع والإستفادة منه.
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٥) **وجود وقائع إختلاس** بناء على ما أسفرت عنه مراجعة الجهاز وما استتبع ذلك من تحقيقات أجرتها الشركة بلغ إجمالى ما تم اختلاسه نحو ٣.١ مليون جنيه تتمثل في :- * نحو ٢.٤ مليون جنيه وقائع إختلاس مقترنة بالتزوير	يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي : -بالنسبة للواقعة الخاصة بمنطقة النقهلية فيرجى العلم بأنه فور اكتشاف الواقعة تم تكليف قطاع المراجعة الداخلية بفحص أعمال السلف المستديمة المخصصة للإدارة القانونية وفى ضوء ذلك فقد تم موافقة السيد	يتعين ما يلي : - ضرورة مراعاة إبلاغ الجهاز المركزي للمحاسبات "إدارة المخالفات المالية" المختصة

إرتكبها بعض العاملين بمنطقة الدقهلية . * نحو ٠.٧ مليون جنيه وقائع إختلاس إرتكبها أحد العاملين بسنترال الدقى . ذلك بخلاف ما أسفر عنه الفحص أيضا عن وجود فروق بين ما تم توريده للخزينة وبين المحصل من واقع شاشات الحاسب الآلى بسنترال الدقى عن الفترة من عام ٢٠١٨ حتى فبراير ٢٠٢١ بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢.٥ مليون جنيه ولم توافينا الشركة حتى تاريخه بما تم إتخاذه من إجراءات بشأنها. **نوصي بإتخاذ كافة الإجراءات القانونية في هذا الشأن .**	المهندس / العضو المنتدب والرئيس التنفيذي بتشكيل لجنة بالأمر الإداري رقم (١٨٦٢) بتاريخ ٢٦/١٢/٢٠٢١ لفحص أعمال السلف المستديمة المخصصة للإدارة القانونية بالدقهلية وفور انتهاء اللجنة من اعمالها فقد تم عرض توصياتها على السيد المهندس/ العضو المنتدب والرئيس التنفيذي وقد ابدى بالموافقة على إحالة المخالفين المباشرين وغير المباشرين عن ارتكاب المخالفات والأضرار المالية التى لحقت بالشركة جراء ذلك الى لجنة تنظيم شئون المحامين وفقاً للمخالفات المنسوبة لهم ، كما تم رد مبلغ بنحو ٣٦٠ الف جنيه من قيمة المبلغ المختلس ومازال الموضوع قيد التحقيقات وفور الانتهاء سيتم موافاة سيادتكم بما تم التوصل اليه من نتائج. -بالنسبة لواقعة سنترال الدقي فانه بفحص ما جاء بملاحظة سيادتكم تبين انه طبقا للبيانات التي تم حصول السادة أعضاء الجهاز المركزى عليها اثناء الفحص من الحاسب الألى والتي تضمنت أكواد السادة المشرفين لعمليات الألغاء اليومية دورى أو غير دورى ضمن إحتساب إجمالى المتحصلات التي تمت عن طريق الحاسب الألى والتي يجب خصمها مرتين من بيان الحاسب الألى للوصول إلى المبالغ الفعلية المحصلة وهو ما أدى لظهور تلك الفروق وقد تم توضيح ذلك اثناء الاجتماع مع سيادتكم حيث قد تم الرد على كافة الاستفسارات بشأن تلك الفروق . كما انه قد تم الاتفاق مع سيادتكم على موافاتنا بالعينة الخاصة بالملغيات والتي سيتم توفير المستندات الخاصة بها ولم يتم موافاتنا بها حتى تاريخة.	للتحقيق في مثل تلك الوقائع وذلك وفقاً لأحكام المادة ١٥ من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والمعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨، والعمل علي إسترداد باقي المبالغ المختلسة من منطقة الدقهلية والبالغة نحو ٨٣٨ألف جنيه، مع موافاتنا بما تم الإنتهاء إليه بشأن الفروق المتبقية والتي لم تتطرق لها اللجنة المشكلة من الشركة في هذا الشأن حيث بلغت تلك الفروق نحو (٨٨٥ الف جنيه بمنطقة الدقهلية- ٢.٥ مليون جنيه بسنترال الدقي) والموجودة تفصيلاً بتقاريرنا المبلغة للشركة في هذا الشأن.

	كما قد قام الشخص القائم بواقعة الاختلاس برد المبلغ المختلس والمقدر بنحو ٧٠٠ الف جنيه للشركة وتم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة ضده والتي انتهت بالفصل من الشركة.	
ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٦) إستمرار وجود بعض المبالغ المتوقفة أوالتقديرية بالمصادقة مع الشركة المصرية لنقل البيانات "وى داتا"- أطراف ذات علاقة - بلغ ما أمكن حصره منها مليار جنيه . **نوصى بسرعة إتخاذ اللازم فى هذا الشأن .**	يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي : -تضمن المبلغ المُشار إليه بالملاحظة ٧١١ مليون جنيه يخص خدمة الـ BIT stream لشهر ديسمبر ٢٠٢٢ المقدمة لشركة WEDATA حيث تم إصدار الفاتورة فى شهر يناير ٢٠٢٣ وهى مبلغ فعلى وليس تقديرى وتم تبويبها ضمن المصادقة بالأرصدة التقديرية بسبب إصدارها على بورتال الضرائب فى يناير ٢٠٢٣ وسيتم تدارك ذلك قدر الإمكان مستقبلا. - تضمن المبلغ المُشار إليه بالملاحظة مبلغ ٤٣ مليون جنيه خاص بعمولة الـ VDSL من أصل مبلغ ١٨٥ مليون جنيه ,والذى يتم إستهلاكه فور ورود الموافقات من الجهات وقد تم إستهلاك مبلغ ١٤٢ مليون جنيه خلال العام . - من ضمن الارصدة المعلقة تم تسوية مبلغ ٦٦٢ الف جنيه يخص عقد سيسكو وسيتم تسوية العقود المعلقة تباعا.	يتابع لدي فحص عام ٢٠٢٣.
ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٧) لم نواف بالعقد المنظم لعملية حضور المناسبات الرياضية والفنية بين كل من الشركة وشركة WE DATA وشركة تذكرتي، لتحديد حقوق وإلتزامات كل طرف منهم وما لذلك من أثر على القوائم المالية حيث تم إثبات مبلغ نحو	جاري موافاة سيادتكم بجميع المستندات اللازمة والمتاحة.	سرعة موافاتنا بالمستندات اللازمة فى هذا الشان وتتابع خلال عام ٢٠٢٣.

١١٨مليون جنيه قيمة المديونية المستحقة علي شركة تذكرتى يرجع بعضها إلى عام ٢٠١٩. **نوصي بموافاتنا بالعقد المشار إليه للتحقق من صحة المبلغ المثبت كمديونية، وأثر العقد على بنود القوائم المالية المختلفة.**		

مديرو العموم

نواب مدير الإدارة

"محاسب / تامر سيد حسن"

"محاسب حسن سعيد يوسف"

"محاسبة / هويدا السيد صابر "

وكلاء الوزارة

نواب أول مدير الإدارة

"محاسبة / شيرين محمد المغربي "

" محاسبة / عبير طلعت عبد العزيز"

" محاسب / مصطفى محمد خضير "

"محاسب / عاطف السيد عبد السلام"

"محاسبة / دينا عبد الحميد محمد "

"محاسبة / فايزة محمد كامل "

" محاسبة / نحمده إبراهيم محمد "

"محاسبة / سوزان صلاح الشناوى "

" محاسبة / إلهام سيد عبد العزيز "

الوكيل الأول

مدير إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

" دكتور محاسب / هشام حامد جامع "

تحريراً فى : ٢٠٢٣/٣/٢٧